الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الثالث | 2025

الإمارات
تنوع اقتصادي وسياحي

الإمارات تعزز مكانتها السياحية عبر تمكين الكفاءات الوطنية في قطاع الضيافة

رسّخت دولة الإمارات مكانتها كوجهة أولى على خريطة السفر العالمية، بفضل ما حققته من إنجازات نوعية في قطاعي السياحة والضيافة، حيث يواصل هذا القطاع أداءه الاستثنائي في تحقيق أرقام قياسية على مختلف الصعد، مجسداً ريادة النموذج الإماراتي في تقديم تجارب سياحية متفردة، نالت تقدير المؤسسات الدولية وأثارت إعجاب الزوار والسياح من مختلف أنحاء العالم.

وأولت دولة الإمارات، بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة، اهتماماً كبيراً بتطوير القدرات البشرية في أنشطة الضيافة، باعتباره ركيزة أساسية في تعزيز نمو القطاع السياحي، والحفاظ على الموروث الثقافي. وفي هذا الإطار، أطلقت وزارة الاقتصاد والسياحة برنامج "المخيم الصيفي للضيافة" بالتعاون مع مجموعة من المنشآت السياحية والفندقية الخاصة في الدولة، بهدف تمكين الطلبة من مختلف الفئات العمرية والجنسيات بالانخراط في الأنشطة والمجالات المرتبطة بقطاع الضيافة، من خلال تدريب عملي مباشر في منشآت سياحية وفندقية مرموقة، حيث شهدت النسخة الحالية من المخيم مشاركة أكثر من 500 طالب وطالبة ينتمون إلى نحو 200 مؤسسة تعليمية في الدولة، بالتعاون مع أكثر من 40 منشأة سياحية وفندقية في مختلف إمارات الدولة السبع.

ويأتي "مخيم الضيافة الصيفي" انسجاماً مع مستهدفات "الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031"، الرامية إلى تنمية القدرات السياحية، وتشجيع دخول الكوادر الوطنية للقطاع السياحي، وتعزيز الهوية السياحية الوطنية، وزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وترسيخ مكانة دولة الإمارات كوجهة عالمية رائدة في قطاعي السياحة والضيافة، حيث يُعد الاستثمار في رأس المال البشري الوطني خياراً استراتيجياً يعزز استدامة وتنافسية القطاع السياحي في الدولة.

ويعكس "مخيم الضيافة الصيفي" نموذجاً رائداً في الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، يجسد التزام دولة الإمارات بتطوير الكفاءات الوطنية وتأهيلها عملياً بالانخراط في الأنشطة والمجالات المرتبطة بقطاع الضيافة، وفقاً لأعلى المعايير العالمية. ومن خلال هذا البرنامج النوعي، تمضي وزارة الاقتصاد والسياحة بخطى واثقة نحو تحقيق مستهدفات "الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031"، عبر الاستثمار في رأس المال البشري الوطني وتعزيز تنافسية القطاع الفندقي، بما يسهم في ترسيخ مكانة الدولة كوجهة سياحية عالمية رائدة، قادرة على استقطاب الزوار وتقديم تجارب ضيافة استثنائية تُبرز قيم التميز وجودة الحياة في الإمارات.

اقتصاد دولة الإمارات يسجل نمواً بنسبة 5.3% للأنشطة غير النفطية

3.9% نمواً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات خلال الربع الأول من عام 2025

عبد الله بن طوق:

- **النتائج الإيجابية المحققة تؤكد متانة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواصلة مسيرة النمو الاستثنائي في ظل توجيهات القيادة الرشيدة**
- **وصول مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى مستوى قياسي جديد بلغ 77.3% لأول مرة في تاريخ الدولة**

حنان أهلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤكد كفاءة النموذج الاقتصادي والنجاح في تطوير القطاعات على أسس مستدامة

- **455 مليار درهم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
- **352 مليار درهم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي**
- **قطاعات الصناعات التحويلية والمالية والتأمين والتشييد والبناء الأكثر نمواً**

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات نمواً بنسبة 3.9%، وبقيمة بلغت 455 مليار درهم خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة بنفس الفترة من عام 2024، فيما حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، نمواً بنسبة 5.3%، بقيمة بلغت 352 مليار درهم، وساهمت الأنشطة النفطية بنسبة 22.7% خلال الربع الأول من عام 2025.

وفي هذا السياق، قال معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة: "إن التقديرات الأولية الصادرة عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأداء الاقتصادي في الدولة خلال الربع الأول من عام 2025، تؤكد متانة ومرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواصلة مسيرة النمو الاستثنائي، ونجاح النموذج التنموي الشامل الذي تتبناه الدولة، وتعكس ثقة المستثمرين والمجتمع الدولي في بيئة الأعمال والاستثمار الإماراتية، التي أصبحت نموذجاً عالمياً يحتذى به في تبني السياسات الاقتصادية المتقدمة وتطوير البنية التحتية التشريعية المحفزة للنمو".

وأضاف معاليه: "بفضل توجيهات القيادة الرشيدة وصلت مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى قياسي جديد، إذ بلغت 77.3% لأول مرة في تاريخ الدولة، مما يعكس زخم التنوع الاقتصادي الذي تتمتع به الإمارات، ويؤكد فعالية السياسات والاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى بناء نموذج اقتصادي قائم على المعرفة والابتكار، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية (نحن الإمارات 2031)، الرامية إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 3 تريليونات درهم، بحلول العقد المقبل".

من جهتها، أكدت سعادة حنان منصور أهلي، مدير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال الربع الأول من العام الحالي، يؤكد كفاءة النموذج الاقتصادي الإماراتي، ويترجم نجاح حكومة الإمارات بتنفيذ توجيهات القيادة في تطوير القطاعات الاقتصادية على أسس مستدامة، وتكثيف جهود التنويع الاقتصادي بما يضمن تطور وتواصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وقالت إن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة تجاوزت 5%، يعكس توجهات دولة الإمارات ورؤاها لإرساء نموذج اقتصادي متقدم ومتنوع، وممكّن بالتكنولوجيا والابتكار، يوفر البيئة المحفزة لقطاعات الأعمال، وأصحاب العقول والأفكار لتحويل رؤاهم إلى شركات ومشاريع ناجحة تضيف إلى المشهد الاقتصادي المتطور في دولة الإمارات.

الأنشطة الاقتصادية الأكثر نمواً

وتصدرت أنشطة الصناعات التحويلية بقية الأنشطة الاقتصادية من حيث معدل النمو خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث شهدت نمواً بنسبة 7.7%، متبوعة بقطاعي المالية والتأمين والتشييد والبناء اللذين حققا نمواً بنسبة 7.0%، فيما نمت الأنشطة العقارية بنسبة 6.6%، وأنشطة التجارة بنسبة 3.0%.

وفي مجال الأنشطة الاقتصادية الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الربع الأول من عام 2025، احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت 15.6%، وجاء قطاع المالية والتأمين في المرتبة الثانية بمساهمة نسبتها 14.6%، متبوعاً بالصناعات التحويلية بنسبة 13.4%، فيما بلغت مساهمة قطاع التشييد والبناء 12.0%، والأنشطة العقارية 7.4%.

عبدالله بن طوق يشارك في النسخة الأولى لـ "قمة الاستثمار السياحي الإفريقية" بجنوب إفريقيا ويدعو إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية السياحية الواعدة في الدولة

بن طوق: الإمارات قدمت نموذجاً متفرداً في تطوير سياساتها وبنيتها التحتية السياحية وفق أفضل الممارسات.. والقارة الإفريقية تمتلك مقومات قوية لجذب الاستثمارات السياحية

- تسليط الضوء على ممكنات الاستثمار في مشاريع التوسع في البنية التحتية الفندقية والمنتجعات السياحية بالأسواق الإماراتية وكذلك مشاريع الترفيه العائلي والمراكز الثقافية والتحول الرقمي

- التطرق إلى الأداء الاستثنائي الذي حققه قطاع السياحة والسفر الإماراتي خلال العام 2024 وجهود الإمارات في تعزيز التعاون الدولي على مستوى القطاعات السياحية المتنوعة

- الجلسة النقاشية ارتكزت على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في المجالات السياحية المتنوعة والأولويات المشتركة في تطوير وتنمية السياحة على المستويين الإفريقي والعالمي

شارك معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، في جلسة نقاشية بعنوان "حوار قادة المستثمرين من مجموعة الـ 20 والمجلس العالمي للسفر والسياحة WTTC"، والتي عُقدت ضمن فعاليات النسخة الأولى لـ "قمة الاستثمار السياحي الإفريقية SATIS 2025" بجنوب إفريقيا، حيث حضر هذه الجلسة مجموعة من وزراء السياحة العرب والأفارقة والمسؤولين الحكوميين والقادة التنفيذيين في قطاع السياحة العالمي، إلى جانب كبار ممثلي شركات سياحية عالمية رائدة.

وارتكزت الجلسة على فرص تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في المجالات السياحية المتنوعة، والأولويات المشتركة في تطوير وتنمية السياحة على المستويين الإفريقي والعالمي، بما في ذلك الابتكار الرقمي والاستدامة وتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية، وكذلك تبادل الرؤى حول الآليات التي يجب اتباعها لتقديم تجارب سياحية مميزة للزوار في مختلف المناطق السياحية بالقارة.

وأكد معالي عبدالله بن طوق، أن دولة الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة، قدمت نموذجاً متفرداً في تطوير سياساتها وبنيتها التحتية السياحية وفق أفضل الممارسات العالمية، حيث حرصت على تبني مبادرات واستراتيجيات وطنية لتعزيز نمو القطاع السياحي ودعم تنافسيته إقليمياً وعالمياً، وضخ الاستثمارات في مختلف المجالات السياحية، وبناء مشاريع سياحية متميزة في جميع إمارات الدولة، إضافة إلى تدشين مطارات جديدة، وتوسيع شبكة خطوط الطيران بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين حول العالم، وتعزيز شبكات التنقل الداخلية، وتوفير خدمات سياحية عالية الجودة، ما أسهم في ترسيخ مكانة الإمارات كوجهة سياحية رائدة على خريطة السياحة العالمية.

وقال معاليه خلال مشاركته في الجلسة: "تواصل دولة الإمارات تعزيز حضورها في القارة الإفريقية كشريك تنموي رئيسي، من خلال دعم مشاريع سياحية مستدامة وإقامة شراكات استراتيجية تسهم في خلق فرص عمل، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التعاون الثقافي والاقتصادي والسياحي بين القارات، بما يعكس التزام الدولة بمسؤولياتها التنموية الإقليمية والدولية".

وتابع معاليه: "يعد القطاع السياحي في القارة الإفريقية من القطاعات الحيوية التي تسهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الإفريقي، كما تتمتع القارة بمقومات سياحية غنية ومتنوعة مثل المنتجعات الساحلية والشواطئ الخلابة والمواقع التراثية والثقافية والتاريخية، حيث توفر هذه المقومات الكثير من الفرص أمام المستثمرين وقادة الأعمال من القطاعين الحكومي والخاص لدخول الأسواق الإفريقية والاستثمار في مختلف مجالاتها وأنشطتها السياحية".

وأضاف معاليه: "لا يُقاس الاستثمار في القطاع السياحي بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقط، وإنما بما يضيفه للمجتمعات المحلية عبر خلق فرص عمل جديدة، وتطوير الكفاءات الوطنية، وتعزيز ممارسات الاستدامة"، مؤكداً معاليه أهمية التعاون الدولي، خصوصاً في إطار مجموعة العشرين، لضمان نمو السياحة العالمية بشكل أكثر شمولية ومرونة، وبما يواكب التحولات الاقتصادية والجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي".

واستعرض معاليه أبرز الفرص الاستثمارية الواعدة في دولة الإمارات بقطاع السياحة ومن ضمنها مشاريع التوسع في البنية التحتية الفندقية والمنتجعات السياحية، وكذلك الاستثمار في السياحة البيئية والمستدامة، خاصة في المحميات الطبيعية، إضافة إلى المشاريع المتعلقة بالترفيه العائلي والحدائق الترفيهية، والمراكز الثقافية، كما تتيح السوق الإماراتية إمكانات قوية للاستثمار في مجال التحول الرقمي للسياحة من خلال المنصات الذكية والتجارب الافتراضية، إلى جانب تعزيز مكانتها كوجهة رائدة لسياحة الفعاليات والمؤتمرات والمعارض الدولية (MICE)، منوهاً معاليه بأن حجم الاستثمارات السياحية التي جذبتها الدولة بلغت 28.8 مليار درهم في عام 2023، وزادت إلى 32.2 مليار درهم في عام 2024، ومن المتوقع أن تصل إلى 35.2 مليار درهم في عام 2025، الأمر الذي يعكس رؤية الدولة في تطوير سياحي متكامل ومستدام.

وفي هذا الإطار، دعا معالي عبدالله بن طوق إلى الاستفادة من تلك الفرص التي تتيحها الوجهات والمنتجعات السياحية الإماراتية، وكذلك ما تتميز به الدولة من بيئة استثمارية مرنة وإجراءات وتسهيلات متطورة تتيح للمستثمرين تأسيس الأعمال وإطلاق مختلف الأنشطة الاقتصادية بسهولة ويسر، بما يعزز جاذبية الإمارات كوجهة عالمية للاستثمار والسياحة.

وتطرق معاليه إلى الأداء الاستثنائي الذي حققه قطاع السياحة والسفر في الإمارات خلال العام 2024، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة لتصل إلى 257.3 مليار درهم (70.1 مليار دولار)، أي ما يمثل 13% من الاقتصاد الوطني، وبنسبة زيادة وصلت إلى 3.2% مقارنة بعام 2023، و26% مقارنةً بعام 2019 ما قبل الجائحة، وهي من ضمن أعلى المعدلات من حيث مساهمة السياحة في تعزيز النمو الاقتصادي إقليمياً وعالمياً.

وفيما يخص جهود الإمارات في تعزيز العلاقات الدولية على مستوى القطاعات السياحية، لفت معالي بن طوق إلى أن وزارة الاقتصاد والسياحة وقعت 38 مذكرة تفاهم و3 برامج عمل تنفيذية لتعزيز التعاون الدولي في القطاع السياحي مع مختلف الأسواق السياحية البارزة إقليمياً وعالمياً، والتي ركزت على تعزيز التبادل السياحي، وجذب الاستثمارات السياحية، وتبادل الخبرات في المجالات السياحية المتنوعة مثل التدريب والتعليم المهني والتسويق السياحي.

بحضور معالي عبدالله بن طوق المري ومعالي عهود الرومي

"الاقتصاد والسياحة" و"مكتب التطوير الحكومي" يطلقان النسخة الثالثة من مبادرة "100 شركة من المستقبل"

>> معالي عبدالله بن طوق: الإمارات تبنت رؤى استشرافية لدعم نمو وازدهار المشاريع الريادية.. والنسخة الثالثة للمبادرة تعزز مكانة الدولة كوجهة عالمية لريادة الأعمال والابتكار

>> معالي عهود الرومي: الإمارات منصة عالمية لريادة المستقبل بفضل رؤية قيادتها الاستباقية

- **باب التقديم مفتوح للانضمام إلى قائمة "100 شركة من المستقبل لعام 2025" للشركات الأكثر نمواً وابتكاراً وتعمل في قطاعات الاقتصاد الجديد ومنها الفضاء وتكنولوجيا التعليم والذكاء الاصطناعي**
- **يُمكن للمشاريع الراغبة في التسجيل زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للمبادرة www.future100.ae والاطلاع على المزيد من التفاصيل حول الشروط المطلوبة**
- **الشركات الجديدة المنضمة إلى القائمة ستحصل على مجموعة من المزايا التنافسية ومنها فرص التمويل وتقديم الدعم لدخول أسواق جديدة والتواصل مع شبكة عريضة من المستثمرين العالميين**
- **استثمر شركاء رأس المال المخاطر في المبادرة 100 مليون دولار أمريكي في أكثر من 40 شركة مدرجة ضمن قائمة 100 شركة من المستقبل**

أعلنت وزارة الاقتصاد والسياحة ومكتب التطوير الحكومي والمستقبل عن إطلاق النسخة الثالثة لمبادرة "100 شركة من المستقبل"، بحضور معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة؛ ومعالي عهود الرومي، وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل، حيث تشمل هذه النسخة "قائمة 100 شركة من المستقبل لعام 2025" التي سوف تضم الشركات والمشاريع الأكثر نمواً وابتكاراً وتعمل في قطاعات الاقتصاد الجديد وتتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها أو لأعمالها، وذلك بعد اجتيازها عملية التقييم واستيفاء الشروط والمعايير المطلوبة، حيث إن باب التقديم مفتوح أمام الشركات الراغبة في الانضمام للمبادرة من خلال الموقع الإلكتروني www.future100.ae.

وفي هذا الصدد، قال معالي عبدالله بن طوق: "قطعت دولة الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة أشواطاً واسعة للتحول نحو اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة والابتكار، وتبنت استراتيجيات ومبادرات استشرافية لدعم نمو أعمال المشاريع المبتكرة وتحفيزها على استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، لذلك يأتي إطلاق النسخة الثالثة لمبادرة 100 شركة من المستقبل تأكيداً على مواصلة الجهود والعمل الوطني المشترك لتعزيز تنافسية بيئة ريادة الأعمال في الدولة، وترسيخ مكانة الإمارات كوجهة جاذبة لمشروعات المستقبل ومركزاً رائداً للإبداع والابتكار".

وأضاف معاليه: "تعمل المبادرة على تقديم كافة الفرص والممكنات التي يحتاج إليها أصحاب المواهب والمشاريع الريادية لتطوير المزيد من الأفكار الناجحة، والتوسع في قطاعات الاقتصاد الجديد، لا سيما أن المبادرة تتيح التواصل الفعّال مع شبكة واسعة من صناديق الاستثمار والمستثمرين العالميين، والاطلاع على أحدث الممارسات والتوجهات الخاصة بآليات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة".

من جانبها أكدت معالي عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل، أن دولة الإمارات تواصل ترسيخ مكانتها منصة عالمية لتطوير منهجيات العمل الحكومي وريادة المستقبل، بفضل رؤية قيادتها الاستباقية، وبيئة الابتكار الشاملة التي تحتضن المواهب والأفكار وتحولها إلى حلول اقتصادية رائدة، مشيرة إلى أن تمكين الشركات الناشئة ضرورة في منظومة تصميم المستقبل، واستعداد متقدم للتعامل مع تحولات السوق العالمية.

وأضافت معاليها أن قائمة 100 شركة من المستقبل لعام 2025، لا تقتصر على إبراز قصص نجاح وطنية ملهمة، بل تمثل أداة استراتيجية لتمكين رواد أعمال يمتلكون الشغف والقدرة على صناعة التغيير، ما يسهم في دعم جهود تنوع الاقتصاد وتعزيز مرونته وجاهزيته للمستقبل.

تستقبل المبادرة في نسختها الثالثة طلبات الترشح للشركات والمشاريع التي تعمل في قطاعات الاقتصاد الجديد، والتي تشمل: الصناعات المتقدمة، والتكنولوجيا الزراعية، والتكنولوجيا الحيوية، والصناعات الإبداعية، والأمن السيبراني، وتكنولوجيا التعليم، وتكنولوجيا الغذاء، والتكنولوجيا المالية، وتكنولوجيا الصحة، وتكنولوجيا الموارد البشرية، والتنقل الذكي، والتكنولوجيا القانونية، والتكنولوجيا العقارية، والطاقة المتجددة، والفضاء، والاستدامة والبيئة.

وتواصل مبادرة "100 شركة من المستقبل"، تعزيز شراكاتها مع الجهات الحكومية وصناديق الابتكار وشركات التكنولوجيا والمؤسسات المالية والمصرفية ومسرعات وحاضنات الأعمال وصناديق الاستثمار الجريء، حيث بلغ عدد شركاء المبادرة 38 شريكاً من أبرزهم الشريك الاستراتيجي الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية "مجرى"، وشركاء مسرعات الأعمال في دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، وصندوق حي دبي للمستقبل، وبنك الإمارات دبي الوطني، وصندوق محمد بن زايد للابتكار، وإنفستوبيا، وشركة مايكروسوفت، وMEVP، وكريم، وEY، وأوراسيا كابيتال، وIn5، وجامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، وشركة FTI للاستشارات، ومركز دبي المالي العالمي إنوفيشن هب.

وستحصل الشركات المنضمة إلى "قائمة 100 شركة من المستقبل لعام 2025" على مجموعة من المزايا التنافسية ومنها الحصول على العلامة الرائدة للمبادرة، وكذلك فرص الحصول على التمويل وتقديم الدعم لدخول أسواق جديدة، ودورات تدريبية لتأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذه الشركات، وتقديم خدمات أخرى متنوعة تسهم في تسريع أعمالها وأنشطتها، إضافة إلى إمكانية المشاركة في مجموعة من الرحلات مع الوفود التجارية للدولة، بما يسهم في الترويج للمشاريع والأعمال المبتكرة مع شبكة عريضة من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال على المستويين الإقليمي والعالمي.

وحققت الشركات المختارة ضمن "قائمة 100 شركة من المستقبل" حضوراً لافتاً على الساحة الاقتصادية، حيث شاركت في أكثر من 15 وفداً تجارياً لحضور فعاليات اقتصادية مرموقة داخل الدولة وخارجها، كما حظيت هذه الشركات بتغطية واسعة في أبرز الصحف والمنصات الإعلامية المحلية والعالمية. ومنذ انطلاق المبادرة وحتى الآن، استثمر شركاء رأس المال المخاطر مجتمعين ما يقارب من 100 مليون دولار أمريكي في أكثر من 40 شركة مدرجة ضمن القائمة.

يُذكر أن "100 شركة من المستقبل" هي مبادرة وطنية مشتركة بين وزارة الاقتصاد والسياحة ومكتب التطوير الحكومي والمستقبل، تم إطلاقها في العام 2022، حيث تُمثل محوراً مهماً في دعم المشاريع التي يتم اختيارها ضمن المبادرة ولا سيما العاملة في المجالات المستقبلية وقطاعات الاقتصاد الجديدة، بحيث تتيح لهذه الشركات تعزيز التواصل مع المستثمرين ورجال الأعمال، والحصول على حوافز وتسهيلات وفرص شراكة غير مسبوقة، بما يدعم قدرتها على النجاح التجاري وتحقيق النمو وتسريع التحول الرقمي والابتكار، والوصول إلى أسواق جديدة.

وزارة الاقتصاد والسياحة تنظم الملتقى الثاني لتصفير البيروقراطية بهدف تسليط الضوء على جهودها في تطوير منظومة خدماتها الرقمية وتعزيز كفاءتها

بحضور معالي عبدالله بن طوق ومشاركة واسعة لعدد من الوزارات والجهات الاتحادية والمحلية

>> بن طوق: الإمارات تبنت رؤية متكاملة لتطوير خدمات حكومية متقدمة ضمن برنامج تصفير البيروقراطية.. وجهودنا الوطنية مستمرة لتصبح الدولة الأكثر ريادة وتفوقاً بحلول العقد المقبل

- وزارة الاقتصاد والسياحة قطعت شوطاً كبيراً في دعم تصفير البيروقراطية عبر تقديم خدمات رقمية سريعة للمتعاملين وتحفيز بيئة الأعمال ودعم نمو القطاع الخاص وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال

- شهد الملتقى عدداً من العروض التقديمية حول:

- الخدمات الرقمية التي تعمل الوزارة على تطويرها وإعادة هندستها خلال المرحلة القادمة لتحسين تجربة المستفيدين

- التوجهات المستقبلية والممارسات المبتكرة التي تهدف إلى تعزيز فاعلية الخدمات الحكومية وتسهيل الإجراءات على المواطنين والمقيمين والزائرين

- الوزارة تطلق مبادرة "الريادة بامتياز" بهدف دعم جهود تصفير البيروقراطية والمساهمة في الارتقاء بجودة حياة كل مواطن ومقيم في الدولة

- الإعلان عن تخريج دفعة جديدة من دورة تصميم الخدمات الرقمية التي تقدّم أهم المبادئ والأسس لتصميم خدمات مبتكرة استناداً إلى منهجية تطوير الخدمات الحكومية 2.0

نظمت وزارة الاقتصاد والسياحة الملتقى الثاني لتصفير البيروقراطية في دبي، بهدف تسليط الضوء على جهودها في تطوير منظومة خدماتها الرقمية وتعزيز كفاءتها اعتماداً على التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي، وتبسيط الإجراءات للمتعاملين من أصحاب الشركات والأفراد، ودعم التواصل مع شركائها على مستوى القطاعين الحكومي والخاص للمساهمة في تحقيق مستهدفات "برنامج تصفير البيروقراطية"، وذلك بحضور معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة؛ ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التجارة الخارجية.

مشاركة واسعة من وزارات وهيئات اتحادية ومحلية

وشهد الملتقى مشاركة واسعة لممثلي عدد من الوزارات والجهات الاتحادية والمحلية في الدولة، من بينهم سعادة محمد بن طليعة، رئيس الخدمات الحكومية في حكومة دولة الإمارات؛ وسعادة المهندس عبدالله بن محمد المويجعي، رئيس مجلس إدارة غرفة عجمان؛ وسعادة بدرية الميدور، الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة بوزارة الاقتصاد والسياحة؛ وسعادة مروان الزعابي، الوكيل المساعد لقطاع المناطق بوزارة التغير المناخي والبيئة؛ وسعادة فاطمة النقبي، الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالإنابة بوزارة المالية.

نهج استباقي لتعزيز تنافسية الخدمات الحكومية

وأكد معالي عبدالله بن طوق المري، أن حكومة دولة الإمارات منذ انطلاق برنامج تصفير البيروقراطية، حرصت على تبنّي رؤية متكاملة تقوم على استشراف المستقبل وتسهيل حياة المواطنين والمقيمين والزائرين، عبر تطوير خدمات حكومية متقدمة وتأسيس نموذج وطني تنافسي يوفر إجراءات أكثر بساطة وسرعة وكفاءة على المستوى العالمي، بما يعزز نمو القطاعات الاقتصادية ويخلق بيئة محفزة للأعمال، ويرفع من مستوى جودة حياة المجتمع.

تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال

وفي هذا الإطار، قال معاليه: "قطعت وزارة الاقتصاد والسياحة شوطاً كبيراً في دعم تحقيق مستهدفات هذا البرنامج الوطني الرائد، وذلك من خلال محاور متكاملة شملت تقديم خدمات رقمية سريعة وسهلة للمتعاملين، وتحفيز بيئة الأعمال ودعم نمو القطاع الخاص وزيادة الأنشطة الاقتصادية في الدولة، كما حرصت على إيجاد الحلول لكافة العوائق والإجراءات غير الضرورية التي قد تعيق ممارسة الأعمال في دولة الإمارات، بما يضمن تحقيق الأثر الشامل والمستدام للبرنامج".

وأضاف معاليه في كلمته الافتتاحية للملتقى: "لقد كانت الوزارة من الجهات الحكومية السبّاقة في تيسير الإجراءات وتسهيل الخدمات والمعاملات، وتحديداً خلال فترة الجائحة في عام ٢٠٢٠، حيث بادرت الوزارة باتخاذ قرارات غير مسبوقة لتعزيز التحول الرقمي الكامل، إذ تم حينها اعتماد رؤية متكاملة للانتقال الكلي نحو الفضاء الرقمي، وبعد ثلاث سنوات فقط من الجائحة، أصبحت جميع خدماتنا متاحة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة وتطبيقها الرقمي، وذلك في خطوة هدفت إلى تقليص التعقيدات البيروقراطية وتعزيز كفاءة الأعمال والأنشطة الاقتصادية المتنوعة".

تطوير منظومة خدمات حكومية أكثر تفوقاً

وتابع معاليه: "في ضوء توجيهات القيادة الرشيدة، نواصل جهودنا الوطنية والعمل بروح الفريق الواحد لجعل تصفير البيروقراطية الرقمية أولوية وطنية، بما يمهد لتعزيز الأداء الحكومي وتقديم أفضل خدمات حكومية في العالم تتميز بالمرونة والتنافسية، بما يتماشى مع محددات رؤية "نحن الإمارات ٢٠٣١" بأن تصبح الدولة المنظومة الأكثر ريادة وتفوقاً بحلول العقد المقبل".

محمد بن طليعة: تصفير البيروقراطية الرقمية وتعزيز الربط بين الجهات الحكومية لتسهيل الإجراءات

وأكد سعادة المهندس محمد بن طليعة رئيس الخدمات الحكومية في حكومة دولة الإمارات، أن برنامج تصفير البيروقراطية الحكومية يركز في مرحلته الثانية على تصفير البيروقراطية الرقمية، وتعزيز الربط بين الجهات الحكومية لتسهيل الإجراءات وتسريع تبادل المعلومات، والحد من الروتين في تقديم الخدمات، مشيراً إلى أن حكومة دولة الإمارات تواصل العمل على ترسيخ نهج تصفير البيروقراطية وتعزيز الابتكار القائم على وضع الإنسان في قلب السياسات والمبادرات والمشاريع والخدمات، بما يضمن جودة حياة مستدامة ومجتمعاً أكثر جاهزية ومرونة للمستقبل.

وقال محمد بن طليعة إن الملتقى الثاني لتصفير البيروقراطية، الذي تنظمه وزارة الاقتصاد والسياحة، يجسد الحرص على تنفيذ توجهات حكومة الإمارات القائمة على استدامة تطوير الحلول الابتكارية والارتقاء بالخدمات وتصميمها وفق احتياجات المتعاملين، بما يسهم في توفير تجارب أكثر سلاسة وكفاءة، ويدعم جهود تبسيط الإجراءات وتصفير البيروقراطية الحكومية في مختلف مجالات العمل.

مستجدات برنامج تصفير البيروقراطية

شهد الملتقى عدداً من العروض التقديمية حول الخدمات الرقمية التي تعمل وزارة الاقتصاد والسياحة على تطويرها وإعادة هندستها خلال المرحلة القادمة لتحسين تجربة المستفيدين من هذه الخدمات، ومناقشة آخر المستجدات المتعلقة ببرنامج "تصفير البيروقراطية"، والإنجازات الملموسة التي حققها حتى الآن، ودورها في تعزيز تنافسية منظومة الخدمات الحكومية في الدولة، إلى جانب مناقشة التوجهات المستقبلية والممارسات المبتكرة التي تهدف إلى تعزيز فعالية الخدمات الحكومية وتسهيل الإجراءات على المواطنين والمقيمين والزائرين.

مبادرة "الريادة بامتياز"

وأعلنت وزارة الاقتصاد والسياحة خلال هذا الحدث عن إطلاق مبادرة جديدة لدعم جهود تصفير البيروقراطية وهي "الريادة بامتياز"، حيث تأتي هذه المبادرة انطلاقاً من رؤية الوزارة في وضع الإنسان ضمن صميم أولوياتها، وتهدف إلى المساهمة في الارتقاء بجودة حياة كل مواطن ومقيم في الدولة، وتمكينه من الاستفادة المثلى من الفرص المتاحة، وتعزيز قدراته وإمكاناته على الإنتاجية والإبداع، كما تتماشى المبادرة مع المرحلة الثانية من تصفير البيروقراطية وترتكز على الأفراد والمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر ازدهاراً وتقدماً، ويعكس مكانة الإمارات كدولة داعمة للإنسان وممكنة له في مختلف مجالات الحياة.

تخريج دفعة جديدة من دورة تصميم الخدمات الرقمية

إضافة إلى ذلك، شهد الملتقى الإعلان عن تخريج دفعة جديدة من دورة تصميم الخدمات الرقمية، التي تقدّم أهم المبادئ والأسس لتصميم خدمات رقمية مبتكرة، استناداً إلى منهجية تطوير الخدمات الحكومية ٢.٠ الصادرة عن حكومة دولة الإمارات، لتقديم تجربة سلسة توفر الوقت والجهد على المتعاملين، حيث تسهم هذه الدورة في إعداد كوادر وطنية تتمتع بالقدرة على المساهمة الفاعلة في دعم جهود تصفير البيروقراطية في الدولة.

بحضور أكثر من 150 شخصاً من قادة الأعمال والمستثمرين ورواد الأعمال وصنّاع القرار من الجانبين

انطلاق "إنفستوبيا العالمية - ألبرتا" لتعزيز الشراكات الإماراتية الكندية في قطاعات الاقتصاد الجديد والطيران والأمن الغذائي والطاقة النظيفة

›› معالي عبدالله بن طوق:

- الإمارات وكندا تجمعهما علاقات اقتصادية قوية ومتنامية.. والفعالية تمثل خطوة جديدة لتعزيز مستويات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين الصديقين

- ارتفاع عدد الرخص التجارية الكندية العاملة في الأسواق الإماراتية إلى ١٤,٧١٩ رخصة بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ وبنسبة نمو بلغت قرابة ١٩%

• معالي بن طوق يؤكد خلال جلسة وزارية أن الشراكة الإماراتية الكندية تشكل نموذجاً للتعاون وتتيح فرص استثمارية واقتصادية واعدة في مختلف القطاعات الاقتصادية

• الفعالية تضمنت عقد جلسات حوارية ناقشت مجموعة من المحاور من أبرزها:

o توسيع فرص التعاون بين البلدين في التقنيات الحديثة بمجالات الزراعة المستدامة والطيران وتقنيات الفضاء المتقدمة

o الدور الحيوي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في اللوجستيات والتصنيع والطاقة النظيفة وكذلك آليات توسيع أوجه الاستثمار وفتح الأسواق الإماراتية والكندية أمام القطاع الخاص في الجانبين

• مجلس الأعمال الإماراتي – الكندي يبحث آليات تسهيل تدفق الاستثمارات وتطوير مشروعات مشتركة في قطاعات الاقتصاد الجديد وتمكين رواد الأعمال في البلدين من التوسع خارجياً

ترأس معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، رئيس إنفستوبيا، وفد دولة الإمارات إلى كندا، للمشاركة في نسخة جديدة من حوارات إنفستوبيا العالمية، والتي تستضيفها مقاطعة ألبرتا، وتهدف إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية واستكشاف فرص التعاون في قطاعات حيوية تشمل الاقتصاد الجديد والطاقة النظيفة، والأمن الغذائي، والذكاء الاصطناعي، والفضاء والتقنيات المتقدمة في قطاع النقل الجوي والطيران، بما يسهم في دعم مسيرة النمو الاقتصادي المستدام وتوسيع نطاق التعاون الإماراتي الكندي في قطاعات اقتصاد المستقبل.

وفي هذا السياق، أكد معالي عبدالله بن طوق المري، أن دولة الإمارات وكندا تجمعهما علاقات اقتصادية قوية ومتنامية تعززت خلال السنوات الماضية عبر سلسلة من الزيارات الرسمية رفيعة المستوى واللقاءات الثنائية، مما يعكس الثقة المتبادلة والرغبة المشتركة في البناء على ما تحقق من إنجازات، والانطلاق نحو آفاق أوسع من التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وبناء شراكات نوعية بين البلدين الصديقين، والدور الحيوي للقطاعين الحكومي والخاص في

دعم مسيرة النمو المستدام والابتكار الاقتصادي في البلدين.

وأشار معالي عبدالله بن طوق المري إلى أن اختيار مقاطعة ألبرتا لانعقاد أول نسخة من حوارات إنفستوبيا العالمية، يمثل خطوة جديدة لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتقنيات المتقدمة والسياحة والطيران وتكنولوجيا الفضاء المتقدمة، في إطار رؤية إنفستوبيا الرامية إلى التوسع عالمياً، وربط مجتمع الاستثمار الدولي بفرص جديدة في الأسواق الأسرع نمواً.

وأضاف معاليه: "تعكس فعالية "إنفستوبيا العالمية – ألبرتا" الحرص المشترك بين الإمارات وكندا على تطوير شراكات متنوعة تخدم التنمية المستدامة والابتكار الاقتصادي، وذلك في ظل تنامي الروابط الاقتصادية الثنائية بين البلدين، لا سيما أن إجمالي عدد الرخص التجارية الكندية العاملة في الأسواق الإماراتية ارتفع ليصل إلى 14,719 رخصة بنهاية أغسطس 2025 وبنسبة نمو بلغت قرابة 19%، مقابل 12,374 رخصة في نهاية أغسطس 2024، محققاً نمواً لافتاً بلغت نسبته قرابة 19%، كما سجلت الوكالات التجارية الكندية العاملة في الدولة نمواً بنسبة 8.57% خلال الفترة نفسها، مما يعكس جاذبية بيئة الأعمال والاستثمار في الدولة، ويؤكد المكانة المتنامية للإمارات كبوابة رئيسية لتوسع الشركات الكندية في أسواق المنطقة".

من جانبها قالت معالي دانييل سميث، رئيسة وزراء مقاطعة ألبرتا: "يسعدني، باسم شعب ألبرتا، أن أرحّب بالشركاء والمستثمرين من دولة الإمارات العربية المتحدة، المتواجدين معنا اليوم احتفاءً بانطلاق أول نسخة من حوارات "إنفستوبيا العالمية" في كندا، في خطوة تجسّد العلاقات الوطيدة والروابط المشتركة التي تجمعنا بدولة الإمارات، لاسيما في مجالات الطاقة، وخفض الانبعاثات، والتكنولوجيا المتقدمة، وغيرها من القطاعات الاستراتيجية. ونفخر في ألبرتا بما نتيحهُ من بيئة اقتصادية مرنة، وسياسات داعمة للاستثمار، وقوى عاملة ماهرة، إلى جانب الموارد الطبيعية الوفيرة والمقومات التنافسيّة المتنوعة، التي تدعم تحفيز النمو وتعزيز الابتكار في مختلف روافد الاقتصاد. نحن على ثقةٍ بأن شركاءنا الإماراتيين سيجدون في ألبرتا وجهةً مثالية لتحقيق عوائد استثمارية ملموسة".

جلسة وزارية جمعت وزراء من الإمارات وكندا لبحث أبرز التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي

شارك معالي عبدالله بن طوق المري في جلسة وزارية بحضور معالي جان شاريه، نائب رئيس وزراء كندا السابق ورئيس وزراء مقاطعة كيبيك الأسبق؛ وجوزيف شو، وزير العمل والاقتصاد والتجارة والهجرة في حكومة مقاطعة ألبرتا.

وتناولت الجلسة أبرز التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ودور التعاون الدولي في بناء شراكات استثمارية مستدامة، إلى جانب استعراض آفاق التكامل بين منظومتي الابتكار في الإمارات وكندا، وأهمية توظيف التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة في دعم مسارات النمو المستقبلي.

وخلال الجلسة استعرض معالي بن طوق رؤية دولة الإمارات في تعزيز مكانتها كمركز عالمي للاقتصاد الجديد، والإنجازات التي حققها الاقتصاد الوطني خلال الأعوام الأخيرة. كما أكّد معاليه أن الشراكة الإماراتية الكندية، بما توفره من فرص استثمارية واعدة في قطاعات الطاقة والأمن الغذائي والتقنيات المتقدمة، تمثل نموذجاً للتعاون القادر على مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي في البلدين.

اجتماع طاولة مستديرة لمجلس الأعمال الإماراتي - الكندي

وجرى خلال الفعالية عقد اجتماع طاولة مستديرة لمجلس الأعمال الإماراتي - الكندي، وذلك بحضور معالي عبدالله بن طوق، وعدد من ممثلي القطاعين الحكومي والخاص في الإمارات وكندا، حيث بحث الاجتماع سبل تعزيز الشراكة الاستثمارية بين الجانبين، وتوسيع التعاون في قطاعات الاقتصاد الجديد، وتسهيل تدفق الاستثمارات وتطوير مشروعات مشتركة تدعم النمو الاقتصادي المستدام، وتمكين رواد الأعمال في البلدين من التوسع خارجياً.

وفي هذا السياق، قال معالي بن طوق: "يمثل مجلس الأعمال الإماراتي - الكندي منصة استراتيجية لتعميق الروابط الاقتصادية بين البلدين، وتحويل الفرص الواعدة إلى شراكات استثمارية. ونسعى من خلال هذا الحوار المفتوح إلى استكشاف فرص التعاون وفتح آفاق أوسع لتبادل الرؤى والأفكار بين قادة الأعمال في كندا والإمارات، مما يسهم في تحقيق قيمة مضافة لاقتصاداتنا، ويعزز مكانة البلدين الصديقين، ويُرسخ دورهما في نمو واستدامة الاقتصاد العالمي".

إنفستوبيا ألبرتا جمعت صناع القرار وقادة الأعمال في الإمارات وكندا

وتفصيلاً، شهدت الفعالية عقد عدد من الجلسات الحوارية جمعت صناع القرار وقادة الأعمال في الإمارات وكندا، وتناولت موضوعات ذات أولوية تهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدين، إذ استعرضت الجلسة الأولى بعنوان "التحول في الطاقة والتقنيات النظيفة: الاستثمار في مستقبل الطاقة" آفاق التعاون في مجالات الهيدروجين واحتجاز الكربون والطاقة الشمسية، والسياسات المبتكرة لدعم التحول نحو أنظمة طاقة أكثر استدامة، بما يعزز التنافسية الاقتصادية للطرفين.

وفي الجلسة الثانية "الأمن الغذائي والزراعة المستدامة"، ناقش الحضور سبل ربط الاستثمارات الإماراتية في النظم الغذائية المرنة للمناخ والزراعة الذكية بالقدرات الكندية كمصدر عالمي رئيسي للمنتجات الغذائية، كما استعرضت الجلسة أبرز الابتكارات في الزراعة البيئية المحمية والري المستدام والزراعة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما يفتح المجال أمام تعاون مشترك واسع في هذا القطاع الحيوي.

وفي الجلسة الثالثة بعنوان "الذكاء الاصطناعي والأتمتة والتوائم الرقمية في الصناعة"، ركز المشاركون على الدور المتنامي لهذه التقنيات في قطاعات اللوجستيات والتصنيع المتقدم والطاقة النظيفة، مع بحث فرص التعاون في تطوير الأطر التنظيمية وابتكار آليات تمويل جديدة تدعم مسيرة التحول الصناعي.

كما تناولت الجلسة الرابعة "تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار عبر الحدود: بناء ممر الإمارات – كندا"، أهمية تعميق الروابط الاستثمارية بين الجانبين من خلال تعزيز دور صناديق الثروة السيادية ومراكز الابتكار، وتوسيع منظومات رأس المال الجريء، بما يتيح للشركات الكندية الوصول إلى أسواق الخليج، ويفتح المجال أمام الاستثمارات الإماراتية لدخول السوق الكندية.

فيما بحثت الجلسة الأخيرة بعنوان "مطارات المستقبل: ابتكار مشترك لعصر جديد من الطيران" سبل التعاون بين قطاع الطيران بين ألبرتا والإمارات في مجالات التحول الرقمي للمطارات، وتطوير أنظمة الطائرات بدون طيار، وابتكار تجارب سفر أكثر تطوراً واستدامة.

وخلال الفعالية، قدّم جاي صادق، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة FortyGuard عرضاً تقديمياً بعنوان "مدن أذكى في المستقبل: ابتكار من الإمارات"، سلط من خلاله الضوء على دور الابتكار المناخي في بناء مدن أكثر استدامة وراحة للعيش، مستعرضاً تجربة شركته الإماراتية الناشئة التي شهدت توسعاً عالمياً في هذا المجال من خلال حلولها المبتكرة لتحسين جودة الحياة في المدن.

ضم وفد الدولة المُشارك في الفعالية مجموعة من ممثلي القطاعين الحكومي والخاص في الدولة، حيث جمعت الفعالية أكثر من 150 شخصاً من قادة الأعمال والمستثمرين ورواد الأعمال وصناع القرار من الإمارات وكندا، حيث تمت إقامتها بالشراكة مع حكومة مقاطعة ألبرتا وبالتعاون مع وكالة "إدمونتون غلوبال" للاستثمارات الدولية، وشركة "دي إم جي" لتنظيم الفعاليات.

وتأتي إقامة "إنفستوبيا – ألبرتا" النسخة الـ 19 من حوارات "إنفستوبيا العالمية" في إطار تعزيز رؤية دولة الإمارات في ترسيخ مكانتها كبيئة عالمية جاذبة للاستثمارات ودعم ربطها بالأسواق الأسرع نمواً في العالم، حيث استقطبت إنفستوبيا منذ انطلاقها أكثر من 16 ألف مشارك من نحو 71 دولة، ونظمت 18 فعالية عالمية في مدن كبرى مثل نيويورك، وجنيف، ولندن، وميلانو، وموناكو، والرباط، وهونغ كونغ، وبكين.

شهدت مشاركة أكثر من 300 شخص من الوزراء والمستثمرين

"إنفستوبيا العالمية" تطلق أولى حواراتها في هونغ كونغ لتسليط الضوء على الاتجاهات العالمية الحديثة للتمويل والاستثمار وتعزيز حضور الشركات الإماراتية في آسيا

>> معالي عبدالله بن طوق:

• "إنفستوبيا – هونغ كونغ" تشكل فرصة حيوية لاكتشاف مسارات استثمارية جديدة وتطوير شراكات اقتصادية واعدة على مستوى القطاعين الحكومي والخاص

• التعاون الاقتصادي والاستثماري مع هونغ كونغ يشهد نمواً متواصلاً.. والإمارات بوابة استراتيجية مهمة لتوسع الشركات الصينية والآسيوية في الشرق الأوسط وإفريقيا

• 607 شركات من هونغ كونغ تعمل في الأسواق الإماراتية بنهاية يوليو 2025 وبنسبة نمو بلغت أكثر من 20% مقارنةً بنهاية يوليو من العام الماضي

>> سعادة محمد عبدالرحمن الهاوي:

• تُعد 'إنفستوبيا العالمية - هونغ كونغ' منصة مهمة لاستكشاف آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري بين دولة الإمارات وهونغ كونغ

• تشكل الأسواق الآسيوية إحدى أبرز الوجهات الاقتصادية الواعدة بما تتمتع به من إمكانات نمو متسارعة وفرص استثمارية متنوعة، الأمر الذي يفتح المجال لزيادة الاستثمارات المتبادلة مع دولة الإمارات

o "إنفستوبيا – هونغ كونغ" النسخة الـ 18 لحوارات "إنفستوبيا العالمية" نُظّمت بالشراكة مع بنك HSBC وبالتعاون مع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

o الفعالية شهدت مشاركة وفد موسّع من الدولة ضم مجموعة من كبار المسؤولين الحكوميين على المستويين الاتحادي والمحلي والقطاع الخاص

o توقيع 7 مذكرات تفاهم خلال الحدث بين عدد من الجهات الحكومية والشركات الخاصة في البلدين لتعزيز التعاون في مجالات الأسواق المالية وريادة الأعمال والابتكار والاستثمار

o الفعالية ناقشت التحولات الاقتصادية المتسارعة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في منطقتي آسيا والشرق الأوسط وكذلك القوى المؤثرة في المشهد الاقتصادي العالمي

o بحث الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات الاقتصادية المتقدمة وتحفيز المستثمرين ورجال الأعمال على بناء شراكات اقتصادية جديدة عابرة للحدود

o استعراض تجارب ملهمة لعدد من قادة أعمال وشركات تمكنوا من تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية ريادية في بيئتين اقتصاديتين ديناميكيتين مثل الإمارات وهونغ كونغ

برئاسة سعادة محمد عبد الرحمن الهاوي، وكيل وزارة الاستثمار؛ ومعالي بول تشان مو-بو، وزير المالية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛ انطلقت أول نسخة من حوارات "إنفستوبيا العالمية" في هونغ كونغ، لتسليط الضوء على الاتجاهات العالمية الحديثة للاستثمار والتمويل ودورها في تعزيز نمو واستدامة الاقتصادات، ومناقشة تعزيز حضور الشركات الإماراتية في الأسواق الآسيوية، وكذلك القوى المحركة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، والأسواق الأسرع نمواً في منطقة آسيا والشرق الأوسط، وتأثير التحديات الاقتصادية والجيوسياسية على النمو الاقتصادي إقليمياً ودولياً.

وبحثت الفعالية التي نظمتها "إنفستوبيا" بالشراكة مع بنك HSBC وبالتعاون مع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الإمارات وهونغ كونغ في قطاعات الاقتصاد الجديد والسياحة والسفر وريادة الأعمال والنقل والتكنولوجيا والابتكار والخدمات اللوجستية والمالية، وخلق فرص جديدة أمام الشركات في الجانبين ودعمها للتوسع في الأسواق الخارجية.

وقال معالي عبدالله بن طوق: "يشهد التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الإمارات وهونغ كونغ نمواً متواصلاً، وذلك في إطار الشراكة الاقتصادية الإماراتية الصينية المتميزة، لا سيما أن الإمارات تعد بوابة استراتيجية مهمة لتوسع الشركات الصينية والآسيوية نحو الشرق الأوسط وإفريقيا، بفضل موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط شرق العالم بغربه، وما تتمتع به من بنية تحتية متطورة ومكانتها الاقتصادية باعتبارها مركزاً عالمياً رائداً للأعمال والاستثمار، وكذلك امتلاكها شبكة واسعة من الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية مع الأسواق البارزة إقليمياً وعالمياً، ما أسهم في ارتفاع عدد الشركات العاملة في دولة الإمارات إلى أكثر من 1.355 مليون شركة بنهاية النصف الأول من عام 2025".

وأضاف معاليه: "يشكل هذا الحدث فرصة مهمة لاكتشاف مسارات استثمارية جديدة مع شركائنا في هونغ كونغ والصين على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، وتطوير شراكات اقتصادية متنوعة في المجالات ذات الاهتمام المتبادل وفي مقدمتها الاقتصاد الجديد، إلى جانب تمكين المستثمرين ورجال الأعمال في دولة الإمارات من اغتنام الفرص الاستثمارية الواعدة بالأسواق الآسيوية، ما يعزز من مستويات الشراكة الاقتصادية بين الجانبين ودفعها إلى مستويات أكثر تقدماً وازدهاراً". مشيراً معاليه إلى أن عدد الشركات من هونغ كونغ التي تعمل في الأسواق الإماراتية بلغ 607 شركات بنهاية يوليو 2025 وبنسبة نمو بلغت أكثر من 20% مقارنة بنهاية يوليو من العام الماضي".

من جانبه أكد معالي بول تشان مو-بو، وزير المالية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، أهمية تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية بين هونغ كونغ والإمارات وتوسيع مجالات الاستثمار المشترك خلال الفترة المقبلة، بما يعزز فرص التعاون بين مجتمعي الأعمال في الجانبين وترسيخ مكانتهما كمحاور رئيسية للنمو الاقتصادي العالمي.

من جهته، قال سعادة محمد عبد الرحمن الهاوي، وكيل وزارة الاستثمار: "تُعد 'إنفستوبيا العالمية – هونغ كونغ' منصة مهمة لاستكشاف آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري بين دولة الإمارات وهونغ كونغ، لاسيما في القطاعات المستقبلية الواعدة. وتواصل دولة الإمارات التزامها ببناء شراكات استراتيجية على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، وتوسيع مجالات تبادل المعرفة وأفضل الممارسات، بما يعزز الابتكار ويدعم مسيرة النمو الاقتصادي المستدام".

وأضاف سعادته: "تشكل الأسواق الآسيوية إحدى أبرز الوجهات الاقتصادية الواعدة بما تتمتع به من إمكانات نمو متسارعة وفرص استثمارية متنوعة، الأمر الذي يفتح المجال لزيادة الاستثمارات المتبادلة مع دولة الإمارات، وبناء علاقات اقتصادية طويلة الأمد تحقق قيمة مستدامة".

من جانبه، وجّه الدكتور جان فارس، الرئيس التنفيذي لـ "إنفستوبيا"، الشكر إلى منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على استضافتها لمؤتمر إنفستوبيا العالمي، وبنك HSBC على شراكته في تنظيم واستضافة هذه المجموعة رفيعة المستوى من المتحدثين والمشاركين. كما استعرض خلال كلمته الافتتاحية المحاور الرئيسية لهذه النسخة، وهي تعزيز مستويات الشراكة الاقتصادية بين الإمارات والصين بشكل عام ومع هونغ كونغ بشكل خاص، بما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي، وتناول المحور الثاني التحولات الاقتصادية المتسارعة إقليمياً ودولياً وما تفرضه من فرص وتحديات أمام الدول، وفي المحور الثالث جرى تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والتجارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة وفي مقدمتها الاقتصاد الجديد، بينما ارتكز المحور الرابع على تعزيز حضور الشركات الإماراتية في الأسواق الآسيوية، ودعم استفادتها من الممكنات المتاحة لدعم تنافسيتها العالمية، وأخيراً تطرق المحور الخامس إلى الفرص الاستثمارية والتجارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة وفي مقدمتها الاقتصاد الجديد، باعتبارها ركيزة أساسية للنمو المستدام والابتكار.

وفي سياق متصل، قال محمد المرزوقي، الرئيس التنفيذي لبنك HSBC الشرق الأوسط في الإمارات: "تكمن أهمية "إنفستوبيا" في تسليط الضوء على دور الممرات الاقتصادية في تعزيز التجارة بعيداً عن الحدود الجغرافية، فالممرات التي تربط آسيا بدولة الإمارات لم تعد تقتصر على نقل البضائع فحسب، بل أصبحت تتيح كل أنواع التدفقات، بما في ذلك التجارة ورأس المال والمواهب والابتكار. ومن خدمات الأوراق المالية إلى التجارة الرقمية والمدفوعات، يعمل بنك HSBC على مساعدة عملاءه لتعزيز الاستفادة من هذه التدفقات، لذلك هذه هي الفرصة الحقيقية للممرات الاقتصادية لتحول الترابط إلى نمو متكامل ومستدام".

من جانبها، قالت ألفا لاو، المديرة العام لهيئة الاستثمار في هونج كونج (InvestHK): "تتمثل مهمة هيئة الاستثمار في هونغ كونغ (Invest Hong Kong) في ربط الشركات العالمية بالفرص المتاحة في هونغ كونغ، وتعزيز الاستثمار وتسهيله. ونظراً لكون هونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة حلقتين أساسيتين في مبادرة الحزام والطريق، فإن لهما أدواراً متميزة ومتكاملة في الوقت نفسه، حيث يُعد كل منهما مركزاً اقتصادياً دولياً مهماً. وبفضل نقاط القوة المشتركة في مجالات المالية والتكنولوجيا وريادة الأعمال، نرى إمكانيات كبيرة لتعميق التعاون في مجالات التمويل الأخضر، والتكنولوجيا المالية، والمكاتب العائلية، والاستثمار عبر الحدود. وتلتزم InvestHK بدعم الشركات الإماراتية في رحلة نموها، من خلال تزويدها بالموارد والخبرات اللازمة للنجاح والازدهار في هذه المنطقة الديناميكية".

وتفصيلاً، شهدت فعالية "إنفستوبيا – هونغ كونغ" انعقاد مجموعة من الجلسات الحوارية التي ناقشت تأثير التغيرات الاقتصادية العالمية على النمو الاقتصادي في منطقتي آسيا والشرق الأوسط، وتحفيز مجتمعي الأعمال الإماراتي والصيني على تطوير شراكات جديدة عابرة للحدود، كما استعرضت الجلسات عدداً من التجارب الملهمة لقادة أعمال وشركات تمكنوا من تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية رياديّة، وأبرز العوامل والاستراتيجيات التي أسهمت في نجاح هذه النماذج في بيئتين اقتصاديتين ديناميكيتين مثل الإمارات وهونغ كونغ.

وركزت الجلسات على أهمية تعزيز التعاون لتوسيع آفاق الابتكار وتوفير كافة الممكنات والموارد لأصحاب المواهب، لخلق بيئة أعمال متكاملة تدعم نمو الجيل الجديد من الشركات الناشئة في كلا الجانبين، إلى جانب إقامة شراكات قوية بين رواد الأعمال والمستثمرين وحاضنات ومسرعات الأعمال، وبحثت الجلسات أحدث التطورات العالمية في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا وريادة الأعمال، مع التركيز على كيفية استغلال هذه التطورات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة، وكذلك الاستراتيجيات والآليات الفعّالة للتغلب على التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة التي تواجه العالم، بما يعزز من نمو واستقرار هذه الأسواق الحيوية.

وتناولت الجلسات أبرز التحولات العميقة التي يشهدها قطاع السياحة العالمي، بدءاً من التجارة السياحية الغامرة وصولاً إلى التقنيات الحديثة المبتكرة في مجال السفر، مع تسليط الضوء على الفرص الكبيرة التي تتيحها هذه التحولات للوجهات المتميزة مثل الإمارات وهونغ كونغ، لتمكينها من تعزيز التنافسية في المشهد السياحي إقليمياً ودولياً، وتقديم تجارب فريدة للسياح من جميع أنحاء العالم تجمع بين الثقافة والابتكار والتراث والتقنيات المتطورة، وسلطت الجلسات الضوء على الممكنات التي تتمتع بها الأسواق المالية في الإمارات وهونغ كونغ، بما في ذلك البنية التحتية المتقدمة، والأطر التشريعية المرنة، والخبرات الاستثمارية القوية، وكيفية الاستفادة من هذه المميزات لدفع تدفقات رأس المال عبر الحدود، وتعزيز جاذبية المنظومتين الماليتين لاستقطاب الاستثمارات النوعية.

توقيع 7 مذكرات تفاهم بين جهات حكومية وشركات خاصة في البلدين

وشهدت الفعالية توقيع 7 مذكرات تفاهم بين ممثلين لعدد من الجهات الحكومية والشركات الخاصة لدى الجانبين خلال الفعالية، شملت مذكرة تفاهم بين "إنفستوبيا" وشركة "Klickl"، ومذكرتي تفاهم بين هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية ونظيرتها هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ، و3 مذكرات تفاهم لمنظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي Hub71 مع 3 جهات من مؤسسات ريادة الأعمال التكنولوجيا والابتكار في هونغ كونغ، إضافة إلى مذكرة تفاهم بين شركة "P4ML" وحديقة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا، حيث تهدف هذه المذكرات إلى تعزيز التعاون في مجالات الأسواق المالية والاستثمار وريادة الأعمال والأصول الرقمية والبحث العلمي والابتكار والشركات الناشئة.

وشارك في إنفستوبيا – هونغ كونغ" النسخة الـ 18 من حوارات إنفستوبيا العالمية، وفد موسّع من دولة الإمارات ضم مجموعة من كبار المسؤولين الحكوميين على المستويين الاتحادي والمحلي والقطاع الخاص، حيث حضر هذه النسخة أكثر من 300 شخص من قادة الأعمال والمستثمرين والمبتكرين والمسؤولين وصناع القرار في الجانبين، ومن أبرزهم سعادة جون لي كاتشيو، الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛ ومروان المري، مدير إقليم آسيا في غرفة دبي؛ وسعادة صلاح شرف، نائب رئيس مجلس إدارة "مجموعة شرف"؛ وربيع عطايا، المؤسس والرئيس التنفيذي لموقع بيت. كوم؛ وأديب أحمد، المدير الإداري لمجموعة "لولو المالية القابضة"؛ وعبد اللّه حبيب الملا، المالك والرئيس التنفيذي لمخبز هوم بيكري؛ وستيوارت أودا، المؤسس لشركة أليسكا تكنولوجيز.

في إطار "مخيم الضيافة الصيفي" الذي أطلقته وزارة الاقتصاد والسياحة مؤخراً

معالي بن طوق يزور منشآت سياحية وفندقية في الدولة ويبحث سبل تطوير القدرات البشرية في أنشطة الضيافة

>> بن طوق: القطاع الخاص شريك استراتيجي للحكومة في تعزيز التنمية السياحية وتنمية قطاع ضيافة رائد عالمياً.. ونعمل بتعاون وثيق لتطوير الكفاءات الوطنية في مجالات الضيافة

• الزيارة شملت فنادق Anantara the Palmg The First Collection وتهدف إلى متابعة سير عمل الدورات التدريبية للمخيم الصيفي والاطلاع على البرامج والمبادرات الصيفية للقطاع

• يشارك في المخيم نحو 500 طالب وطالبة ينتمون إلى 200 مؤسسة تعليمية سجلوا في المخيم الصيفي الذي تنظمه الوزارة بالتعاون مع أكثر من 40 منشأة فندقية في الدولة

زار معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، رئيس مجلس الإمارات للسياحة، عدداً من المنشآت الفندقية في الدولة، وذلك في إطار متابعة التقدم في برنامج "المخيم الصيفي للضيافة" الذي أطلقته الوزارة مؤخراً بالتعاون مع مجموعة من المنشآت السياحية والفندقية الخاصة في الدولة، والاطلاع على المبادرات والأنشطة الصيفية المنفذة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في مجالي السياحة والضيافة، حيث شملت الجولة كلاً من فندق The First Collection، وفندق Anantara the Palm.

والتقى معاليه خلال الجولة عدداً من الطلبة المشاركين في المخيم، واطّلع على تجربتهم الميدانية في بيئة العمل الفندقي، واستمع إلى آرائهم وملاحظاتهم بشأن التدريب العملي، ومدى استفادتهم من المهارات التطبيقية التي يوفرها البرنامج، كما ناقش مع ممثلي الفنادق المستضيفة سبل تعزيز التعاون في تطوير القدرات البشرية في قطاع الضيافة، وتوسيع نطاق المبادرة مستقبلاً.

وأكد معالي عبدالله بن طوق المري، أن قطاع السياحة يمثل ركيزة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني، ويحظى باهتمام متنام في ظل رؤية القيادة الرشيدة التي تركز على تنويع الاقتصاد واستدامة النمو، مشيراً معاليه إلى أن هذه الزيارة تأتي في إطار حرص الوزارة على دعم المنشآت السياحية والفندقية في الدولة، وتعزيز قنوات التواصل والتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص، وذلك من خلال تطوير الشراكات الميدانية ومتابعة سير المبادرات على أرض الواقع، بما يسهم في الوقوف على مدى التقدم في تنفيذ البرامج، وتقييم أثرها المباشر على الكفاءات الوطنية والقطاع بشكل عام.

وقال معاليه: "يمثل مخيم الضيافة الصيفي مبادرة نوعية أطلقتها الوزارة لبناء الكفاءات وتمكين الطلبة وتأهيلهم ميدانياً للانخراط في سوق العمل في أحد أكثر القطاعات نمواً في الدولة. ونحن نؤمن بأهمية إتاحة فرص تدريب عملية أمام شبابنا، تساعدهم على فهم بيئة العمل السياحي، وتُعزز من جاهزيتهم للمشاركة الفاعلة في نمو هذا القطاع الحيوي. وننظر إلى القطاع الخاص السياحي كشريك استراتيجي للحكومة في هذا الاتجاه، وثمن التعاون الكبير من شركائنا في الفنادق والمنشآت السياحية الذين وفروا بيئة تدريبية غنية للطلاب المشاركين".

وأوضح معاليه أن الوزارة ستواصل تطوير مبادرات تدريبية مشابهة لبناء منظومة متكاملة لتنمية الموارد البشرية في القطاع السياحي، بما يدعم تحقيق مستهدفات "الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031"، وفي مقدمتها تنمية القدرات السياحية وتشجيع دخول الكوادر الوطنية للقطاع السياحي، وتعزيز الهوية السياحية الوطنية، وزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً أن الاستثمار في رأس المال البشري الوطني يُعد خياراً استراتيجياً يعزز استدامة وتنافسية القطاع السياحي في الدولة.

يهدف "مخيم الضيافة الصيفي" إلى تمكين الطلبة من مختلف الفئات العمرية والجنسيات في الأنشطة والمجالات المرتبطة بقطاع الضيافة، من خلال تدريب عملي مباشر في منشآت سياحية وفندقية مرموقة. وسجل في النسخة الحالية من المخيم أكثر من 500 طالب وطالبة ينتمون إلى نحو 200 مؤسسة تعليمية في الدولة، بالتعاون مع أكثر من 40 منشأة سياحية وفندقية في مختلف إمارات الدولة السبع.

وسجل قطاع الضيافة في دولة الإمارات نمواً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام 2025، حيث بلغت العائدات الفندقية 13.5 مليار درهم، مدعومة بزيادة أعداد الزوار التي تخطت 8.4 مليون شخص، وبارتفاع نسبته 2% مقارنة بالربع الأول من عام 2024. وبلغ إجمالي عدد الليالي المحجوزة في الفنادق أكثر من 29.3 مليون ليلة، فيما سجلت نسب الإشغال الفندقي مستويات مرتفعة بلغت 81.3%.

خلال مشاركتها في المهرجان العالمي الأول للموسيقى والسياحة في كينشاسا

شيخة النويس تلتقي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وتبحث الشراكة المستقبلية في مجالات الثقافة والسياحة والتنمية المستدامة

• شيخة النويس تعلن عن إطلاق مبادرة "القرى الموسيقية عبر القارات" المقرر تدشينها رسمياً في عام 2026 بهدف إنشاء مراكز مجتمعية إبداعية في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية

• المهرجان جاء بتنظيم وزارة السياحة الكونغولية وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة بهدف تعزيز الحوار لدعم الأنشطة والسياسات الثقافية والسياحية المستدامة

التقت سعادة شيخة ناصر النويس، الأمين العام المنتخب لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة للفترة من عام 2026 حتى عام 2029، فخامة الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث بحث الجانبان سبل تطوير الشراكة المستقبلية بين منظمة الأمم المتحدة للسياحة والحكومة الكونغولية في مجالات الثقافة والسياحة والتنمية المستدامة. كما استعرض اللقاء التحديات التي تواجه القطاع الثقافي والفرص المستقبلية لتعزيز مكانة الكونغو كمركز ثقافي وسياحي رئيسي في القارة الإفريقية.

كما عقدت سعادتها اجتماعاً ثنائياً مع معالي يولاند إيليبي ما نديمبو، وزيرة الثقافة والفنون والتراث الكونغولية، حيث ناقشتا التعاون لدعم البنية التحتية الثقافية وتطوير السياسات العامة لحماية الملكية الفكرية وحقوق الفنانين. وسلط الاجتماع الضوء على ضرورة إعادة صياغة السياسات الثقافية والسياحية كأداة لإعادة بناء الهوية ودعم المجتمعات المحلية.

المهرجان العالمي للموسيقى

جاء اللقاءان في إطار زيارة سعادة شيخة النويس لجمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في فعاليات الدورة الأولى من المهرجان العالمي للموسيقى والسياحة، الذي نظمته وزارة السياحة الكونغولية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة في العاصمة كينشاسا، وذلك بهدف دعم السياسات الثقافية والسياحية المستدامة، وتفعيل دور الفنون والموسيقى في تعزيز الحوار بين الشعوب عبر الأنشطة السياحية والثقافية المتنوعة.

وشهد المهرجان، الذي عُقد تحت شعار "طريق الرومبا من أجل السلام"، حضور نخبة من القادة الثقافيين وصناع القرار من مختلف أنحاء العالم، إلى جانب كوكبة من الفنانين والمؤسسات الإبداعية الإفريقية، إذ جمع بين العروض الموسيقية الحية، والحوارات المؤسسية رفيعة المستوى، والزيارات الميدانية، ليشكّل منصة دولية غير مسبوقة لتكامل الثقافة والسياحة والتنمية المجتمعية.

أهمية دور الثقافة والموسيقى في خلق الفرص السياحية

وفي هذا السياق، أكدت سعادة شيخة النويس، خلال مشاركتها، أن الموسيقى تمثل لغة عالمية قادرة على بناء جسور من التفاهم والتسامح والتضامن بين الثقافات، مشددة على أن الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية يُعدّ من أبرز أدوات التمكين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة لفئة الشباب، مشيرة إلى أن الموسيقى تتجاوز الحدود وتعبر عن المشتركات الإنسانية مما يعزز كوسيلة لنشر الوعي الثقافي وخلق الفرص السياحية المستدامة عبر القارات.

مبادرة القرى الموسيقية عبر القارات

وخلال مشاركتها في المهرجان، أعلنت سعادتها عن مبادرة دولية بعنوان "القرى الموسيقية عبر القارات"، والمقرر إطلاقها رسمياً في عام 2026، وتهدف إلى إنشاء مراكز مجتمعية إبداعية في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، تعمل على رعاية المواهب الموسيقية المحلية، وتعزيز التبادل الثقافي، وتحفيز الاقتصاد الإبداعي في المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء، ضمن إطار يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

طاولة مستديرة حول السياحة كأداة للدبلوماسية الثقافية

كما شاركت سعادتها في الطاولة المستديرة رفيعة المستوى التي عُقدت بعنوان "إيقاعات عبر الأطلسي من أجل السلام: تعزيز استراتيجيات المناصرة والسياسات لتقوية الروابط الدولية"، والتي جمعت وزراء وصناع سياسات دوليين من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وناقشت الجلسة الدور المتنامي للسياحة الموسيقية كأداة للدبلوماسية الثقافية وبناء السلام والتنمية العادلة. وذلك بمشاركة كل من معالي مابامبيا موسانغا ديدييه، وزير السياحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسعادة يوسف إسحق جاجاه، نائب وزير السياحة والثقافة والفنون الإبداعية في جمهورية غانا.

زيارة مدرسة الأوركسترا السيمفونية

وعلى هامش مشاركتها، زارت سعادة شيخة النويس مدرسة الأوركسترا السيمفونية كيمبانغويست، حيث التقت بمجموعة من الموسيقيين الشباب، واطلعت على برامج التدريب والتعليم الفني المقدمة في المدرسة.

على هامش مشاركتها في اجتماعات الويبو الـ 66

الإمارات توقّع اتفاقية تعاون مع "الويبو" لتطوير منظومة الملكية الفكرية وتعزيز التكامل بين سياسات الابتكار والتعليم والصناعة

›› بن طوق: الإمارات بفضل توجيهات القيادة الرشيدة نجحت في تطوير بيئة متقدمة لحماية حقوق الملكية الفكرية وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي ودولي لصناعات المعرفة والإبداع

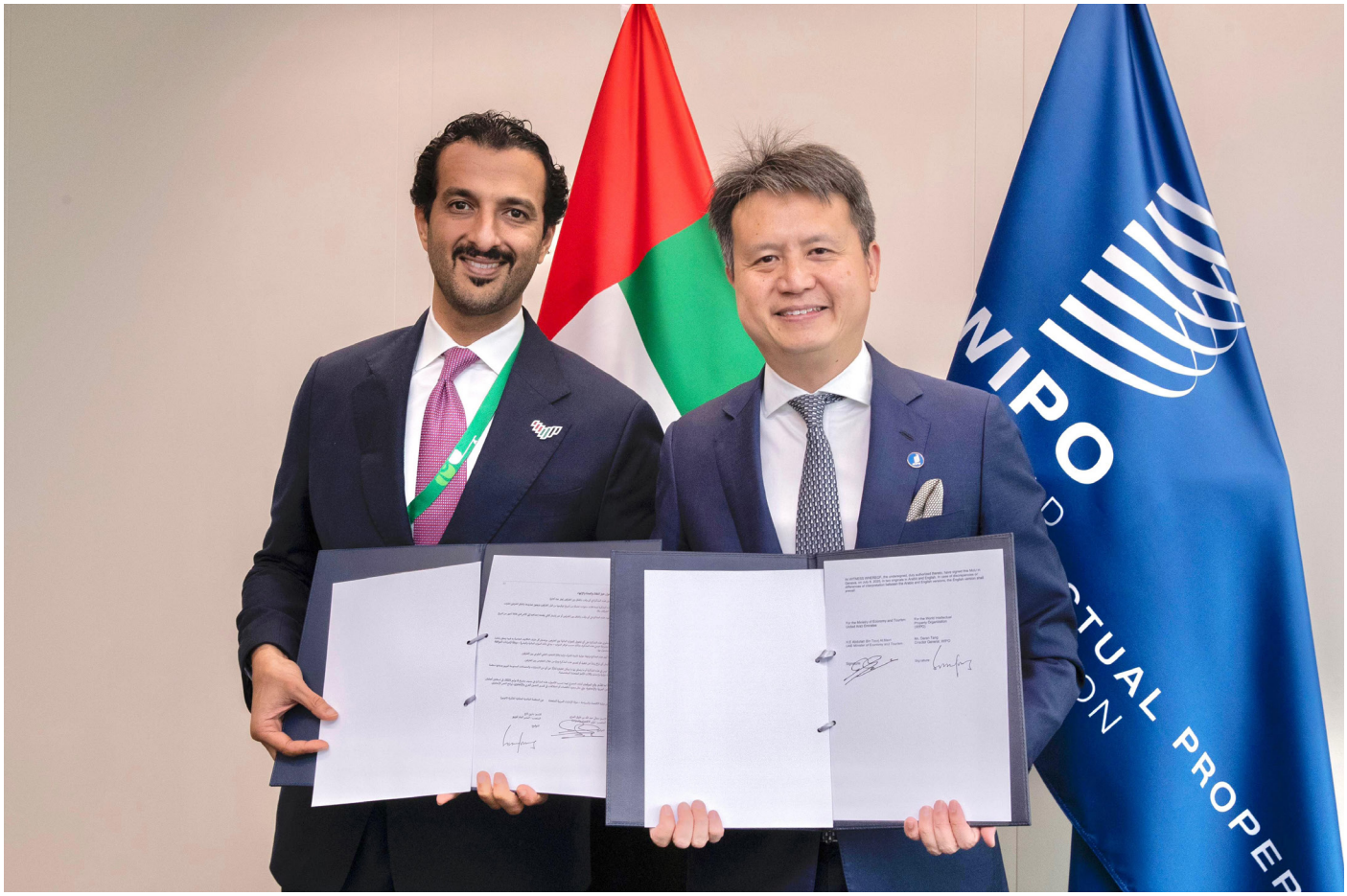

– التعاون يُسهم في تسريع تبنّي الأدوات والسياسات العالمية في مجالات التحول الرقمي وبناء القدرات في مختلف تطبيقات الملكية الفكرية بما يرسّخ الإمارات مركزاً عالمياً للاقتصاد الجديد

– الوزارة تواصل جهودها لتطوير منظومة الملكية الفكرية وفق أفضل الممارسات الدولية من خلال الشراكات مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية ذات الصلة

وقّعت وزارة الاقتصاد والسياحة اتفاقية تعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، بهدف تعزيز التعاون المشترك لتطوير منظومة الملكية الفكرية في دولة الإمارات وفق أفضل الممارسات العالمية، وتبادل الخبرات في تطوير السياسات والتشريعات الوطنية، وذلك على هامش مشاركة وفد الدولة في اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية الـ 66 التي عُقدت في جنيف.

وأكد معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، أن توقيع الاتفاقية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية يشكّل خطوة نوعية نحو تطوير البنية المؤسسية لمنظومة الملكية الفكرية في الدولة، بما يتماشى مع رؤية القيادة الرشيدة بتوفير بيئة تشريعية وخدمية متكاملة تعزز من حماية حقوق المبدعين والمبتكرين، وتدعم بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار. وأشار معاليه إلى أن التعاون مع "الويبو" يُسهم في تسريع تبنّي الأدوات والسياسات العالمية في مجالات التحول الرقمي، وبناء القدرات، وتكامل السياسات المعرفية، بما يرسّخ موقع الإمارات كمركز عالمي للاقتصاد الجديد والصناعات الإبداعية.

وقال معاليه: "تمثّل الملكية الفكرية أحد الممكنات الأساسية للنموذج الاقتصادي المعرفي الجديد في الدولة، وتحفيز الابتكار، وتشجيع ريادة الأعمال في المجالات العلمية والتقنية والثقافية. ومن هذا المنطلق، تواصل وزارة الاقتصاد والسياحة جهودها لتطوير منظومة الملكية الفكرية في الدولة بشكل مستمر وفق أفضل الممارسات الدولية، من خلال الشراكات مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية ذات الصلة، ومواكبة التطورات التقنية والتشريعية على مستوى العالم، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية (نحن الإمارات 2031) بتعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للاقتصاد الجديد".

وتفصيلاً، وقّع اتفاقية التعاون بين وزارة الاقتصاد والسياحة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو، معالي عبدالله بن طوق المري، وسعادة دارين تانغ، المدير العام للمنظمة، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العمل المشترك وتطوير بيئة الملكية الفكرية في الدولة اعتماداً على أفضل الممارسات العالمية، وتبادل الخبرات والمعرفة في تطوير السياسات والتشريعات الوطنية.

وبموجب الاتفاقية، يتعاون الطرفان على دعم التحول الرقمي وتطوير مشاريع مشتركة وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وتعزيز التكامل بين سياسات الابتكار والتعليم والصناعة والملكية الفكرية، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية التي توفرها الويبو، وتشكيل فريق عمل مشترك يتولى متابعة التنفيذ وتقييم التقدم المحرز، وتحديث خطة العمل وتبادل التقارير والمعلومات الفنية بين الجانبين، بما يرسخ تنافسية بيئة الابتكار والإبداع في الدولة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ويأتي هذا التعاون تأكيداً لمكانة دولة الإمارات كشريك مهم في تطوير بيئة الملكية الفكرية على المستوى الدولي، ودورها الريادي في دعم المبادرات الهادفة إلى بناء اقتصاد مرن قائم على الابتكار والتكنولوجيا، وضمان حماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمخترعين في مختلف القطاعات الحيوية.

خلال اجتماعات هيئات المنافسة لدول البريكس لعام 2025 في جنوب إفريقيا

دولة الإمارات تنضم إلى "مذكرة التفاهم لدول البريكس بشأن المنافسة" بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجالات المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية

- انضمام الدولة إلى المذكرة يعزز من فرص بناء شراكات متقدمة مع نظرائها في الأسواق الناشئة والاقتصادات الكبرى وتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير سياسات فعّالة في هذا المجال الحيوي

- وزارة الاقتصاد والسياحة حريصة على تطوير بيئة أعمال قائمة على الشفافية والتنافسية العادلة بما يدعم مكانة الإمارات كوجهة عالمية رائدة للاستثمار والأعمال

انضمت دولة الإمارات إلى "مذكرة التفاهم لدول البريكس بشأن المنافسة"، وذلك خلال مشاركة وفد الدولة في اجتماع هيئات المنافسة لدول البريكس الذي استضافته جنوب إفريقيا، حيث تهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات المنافسة وتعزيز آليات مكافحة الممارسات الاحتكارية وتبادل الخبرات والمعرفة، وتطوير سياسات فعّالة في هذا المجال الحيوي.

وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود الوطنية الهادفة إلى ترسيخ دور الإمارات كشريك استراتيجي فاعل في دفع مسيرة النمو العالمي، مما يعزز من فرص بناء شراكات متقدمة مع نظرائها في الاقتصادات الكبرى والأسواق الناشئة، ويسهم في نقل

المعرفة ودعم القدرات الوطنية في مجال المنافسة

وفي هذا السياق، أكدت سعادة صفية الصافي، الوكيل المساعد لقطاع الرقابة والحوكمة التجارية بوزارة الاقتصاد والسياحة، أن الانضمام إلى مذكرة التفاهم المبرمة بين هيئات المنافسة في دول البريكس، يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال الحيوي، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تطبيق قوانين المنافسة وإنفاذها، وبناء أسواق أكثر شفافية وديناميكية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بين الدول.

وأشارت سعادة صفية الصافي إلى أن هذه الخطوة تعكس حرص الوزارة على تطوير بيئة أعمال قائمة على الشفافية والتنافسية العادلة، بما يدعم مكانة الإمارات كوجهة عالمية رائدة للاستثمار والأعمال، ويعزز من مساهمتها الفاعلة في صياغة السياسات الاقتصادية العالمية.

الدولة تشارك في مؤتمرات المنافسة لدول البريكس

إلى ذلك، شاركت دولة الإمارات في أعمال المؤتمر الدولي التاسع للمنافسة لدول البريكس لعام ٢٠٢٥، والمؤتمر السنوي التاسع عشر لقانون المنافسة والاقتصاد والسياسة، اللذين شهدا مشاركة واسعة من رؤساء وممثلي هيئات المنافسة في الدول الأعضاء بالمجموعة، وعدد من الخبراء والمتخصصين والأكاديميين.

وجاءت المشاركة في إطار حرص الدولة على تعزيز حضورها في المحافل الاقتصادية الدولية، وتأكيد التزامها بدعم الجهود العالمية الرامية إلى تطوير سياسات المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ويواكب التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وشهدت الفعاليات، مناقشات واسعة حول أبرز التحديات الاقتصادية الراهنة المتعلقة بتطبيق المنافسة في دول مجموعة البريكس، حيث ركز المشاركون على العلاقة بين المنافسة والاستدامة والتجارة والاستثمار، كما تناولت الجلسات انعكاسات التحولات الاقتصادية المتسارعة في الأسواق الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وأهمية تطوير تشريعات قادرة على مواكبة هذه التطورات وضمان المنافسة العادلة.

بهدف تعزيز التعاون في مجالات ريادة الأعمال والاقتصاد الأخضر والتمويل والتحوُّل الرقمي

الإمارات تشارك في الاجتماع الوزاري العالمي الأول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في جنوب إفريقيا

>> آل صالح: الإمارات أولت اهتماماً كبيراً بتطوير منظومة تشريعية وتنظيمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.. والاجتماع محطة جديدة لتعزيز التعاون الدولي في مواجهة تحديات التمويل لرواد الأعمال

- استعراض المبادرات والمشاريع الوطنية التي عملت وزارة الاقتصاد والسياحة على تطويرها لتعزيز تنافسية بيئة ريادة الأعمال وترسيخ مكانة الإمارات كوجهة رائدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

- تسليط الضوء على ممكنات وفرص التمويل التي تتيحها الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بجميع إمارات الدولة السبع

- الاجتماع شهد مشاركة أكثر من 700 شخص من الوزراء والمسؤولين وقادة من القطاع الخاص ورواد الأعمال من أكثر من 60 دولة

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في الاجتماع الوزاري العالمي الأول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي استضافته مدينة جوهانسبرغ في جمهورية جنوب إفريقيا، بتنظيم مشترك من مركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة (ITC)، ووزارة تنمية الأعمال الصغيرة في جنوب إفريقيا، حيث مثّل الدولة في الاجتماع سعادة عبدالله أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد والسياحة.

وتهدف المشاركة إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الأخضر والتمويل والتحول الرقمي، وتأتي في إطار رؤية دولة الإمارات الرامية إلى تعزيز أطر التعاون الدولي، والعمل المشترك مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين، لدعم نمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمكينه من مواجهة التحديات وتحقيق الاستدامة.

وقال سعادة عبدالله آل صالح، في كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع: "تُعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليوم ركيزة محورية في دفع عجلة النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، نظراً لما تمثله من نسبة تتجاوز 90% من إجمالي الشركات العاملة في مختلف الدول، وتسهم هذه المشروعات بدور فعّال في توفير فرص العمل لمختلف فئات المجتمع، وتعزيز التنوع الاقتصادي، ودعم بيئة الابتكار والإبداع".

وأشار سعادته إلى أن الاجتماع يمثل محطة جديدة للنقاش والتحاور حول تطوير مبادرات وسياسات اقتصادية تدعم نمو وازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تقف أمامها وعلى رأسها صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أنشطتها وضمن استدامة أعمالها، حيث إن هذا الأمر يتطلب جهوداً جماعية لصياغة حلول عملية وتمكينية تتيح لها النمو والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

وأضاف سعادته: "أولت دولة الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة، اهتماماً كبيراً بتطوير منظومة تشريعية وتنظيمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على أفضل الممارسات في هذا الصدد، حيث تستحوذ الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم على 95% من إجمالي الشركات العاملة في الدولة، وعلى ما يقرب من 86% من حجم العمالة في القطاع الخاص، وتعد الدولة اليوم موطناً لأكثر من 50 حاضنة ومسرعة أعمال حكومية وخاصة، كما حصدت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً للعام الرابع على التوالي في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2024/2025، والذي صنفها بأنها أفضل مكان لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من بين 56 اقتصاداً شملها التقرير لهذا العام".

وسلّط سعادته الضوء على ممكنات وفرص التمويل التي تتيحها الجهات والمؤسسات من قِبل القطاعين الحكومي والخاص في الدولة، والتي توفر التدريب والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بجميع أنحاء الإمارات.

كما استعرض سعادته المبادرات والمشاريع الوطنية التي عملت وزارة الاقتصاد والسياحة على تطويرها لتعزيز تنافسية بيئة ريادة الأعمال وترسيخ مكانة الإمارات كوجهة رائدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنها إطلاق منظومة ريادة الأعمال وصندوق ريادة، والمنصة الرقمية لـ "موطن ريادة الأعمال"، التي أسهمت في تعزيز ربط رواد الأعمال بالفرص التدريبية والتمويلية، وكذلك رفع نسبة مساهمة الشركات الصغيرة المتوسطة في المناقصات والعقود الخاصة بالمشتريات الحكومية للجهات الاتحادية إلى 10%، مع توفير الدعم الفني والتدريب لتعزيز مشاركتها في هذه المناقصات.

يُذكر أن الاجتماع الوزاري العالمي الأول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة شهد مشاركة أكثر من 700 شخص من الوزراء والمسؤولين وقادة من القطاع الخاص ورواد الأعمال من أكثر من 60 دولة، لمناقشة سبل دعم وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم.

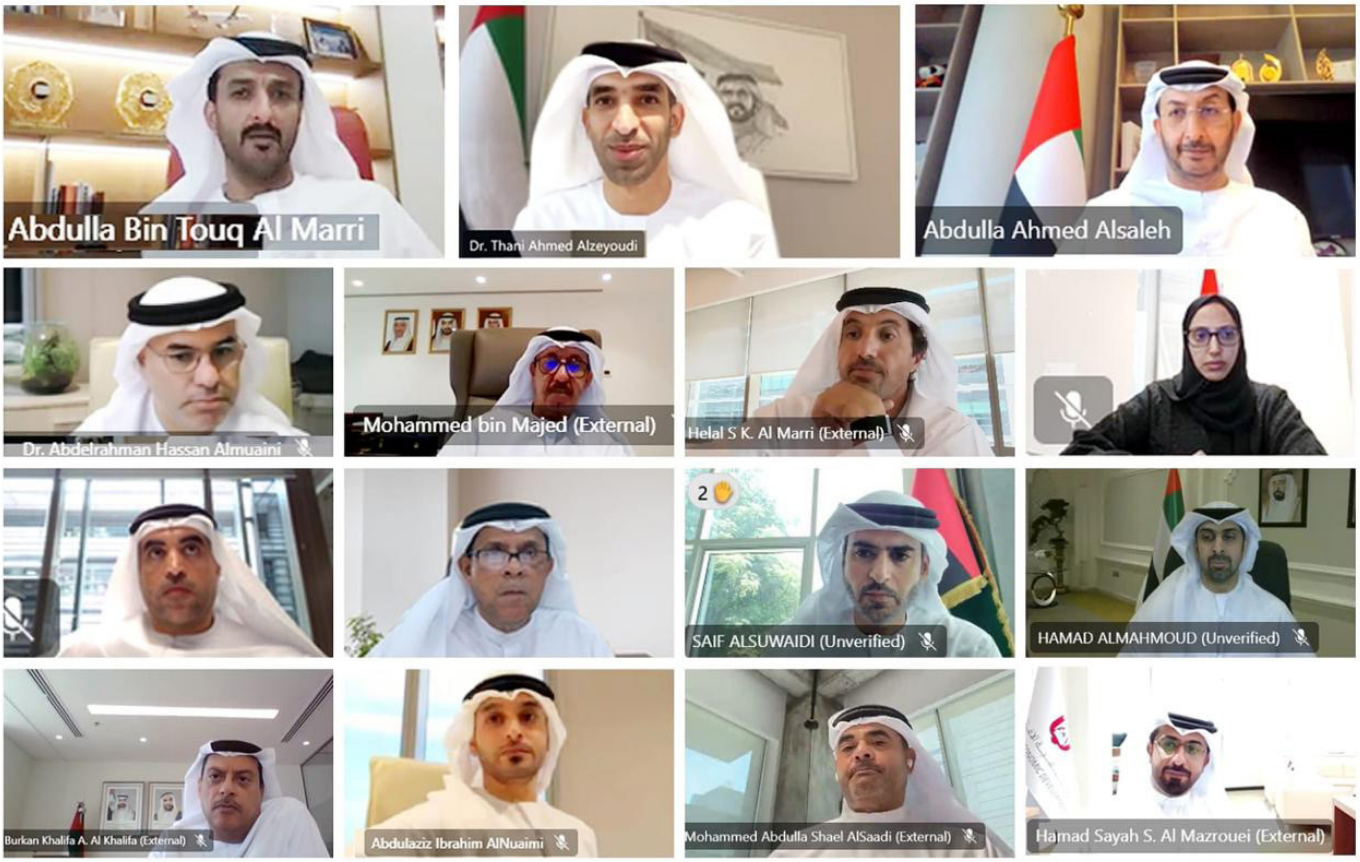

خلال اجتماعها الخامس لعام 2025

لجنة التكامل تناقش تعزيز الربط الرقمي للسجل الاقتصادي الوطني وتطوير منظومة الامتثال المالي والتشريعي في الدولة

>> بن طوق: لجنة التكامل الاقتصادي بفضل توجيهات القيادة الرشيدة تواصل تنسيق الجهود وتعزيز التكامل المؤسسي لتطوير أدوات الامتثال والرقابة ودعم نمو بيئة الأعمال في الدولة

- متابعة تقدم مشروع الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف في قطاع الموسيقى بما يضمن حماية حقوق الملكية ويُرسخ ممارسات الاستخدام العادل للمصنفات الموسيقية

- دولة الإمارات حققت إنجازاً بارزاً برفع اسمها من قائمة الدول عالية المخاطر لدى البرلمان الأوروبي ما يعكس كفاءة منظومتها الرقابية وامتثالها للمعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال

عقدت لجنة التكامل الاقتصادي اجتماعها الخامس لعام 2025 برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة؛ ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التجارة الخارجية، وبحضور وعضوية أصحاب السعادة مدراء عموم دوائر التنمية الاقتصادية المحلية في إمارات الدولة السبع.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع مستجدات العمل في تطوير البيئة الرقابية والتشريعية بالدولة، بما في ذلك ربط السجل الاقتصادي الوطني، وتعزيز الامتثال التنظيمي لدى جهات التسجيل المحلية، إلى جانب متابعة تقدم مشروع الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف في قطاع الموسيقى، وعدد من المبادرات ذات الأولوية التي تدعم جاهزية الدولة للتقييم المتبادل القادم لمجموعة العمل المالي (فاتف) في عام 2027.

وأكد معالي عبدالله بن طوق المري، أن لجنة التكامل الاقتصادي، بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة، تواصل من خلال اجتماعاتها الدورية تنسيق الجهود وتعزيز التكامل المؤسسي بين مختلف الجهات الاقتصادية، بما يُسهم في تطوير أدوات الامتثال والرقابة، ويضمن حفاظ الدولة على سمعة اقتصادها ومكانتها الدولية، ويعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني، وترسيخ موقعها في طليعة الدول عالمياً في تطوير التشريعات الاستباقية الداعمة للقطاعات الاقتصادية الجديدة، بما يواكب مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031" بحلول العقد المقبل.

وقال معاليه: "حققت دولة الإمارات إنجازاً بارزاً تمثَّل في رفع اسمها من قائمة البرلمان الأوروبي للدول الثالثة عالية المخاطر، وهو ما يعكس مدى كفاءة منظومتها الرقابية، وامتثالها الكامل لأعلى المعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعزز من مكانتها كمركز اقتصادي عالمي يتمتع بالثقة والمصداقية".

وأضاف معاليه: "هذا الإنجاز يأتي تتويجاً لمسيرة طويلة من العمل المؤسسي المتكامل الذي شاركت فيه جميع الجهات الاتحادية والمحلية، ويُسهم بصورة مباشرة في رفع مستويات الثقة ببيئة الأعمال الوطنية، وتسهيل التعاملات المالية والتجارية مع المؤسسات الأوروبية، وتوسيع فرص الشراكة والاستثمار مع كبرى الأسواق العالمية".

تعزيز الربط الرقمي للسجل الاقتصادي الوطني

وتفصيلاً، استعرضت اللجنة مراحل تنفيذ الربط الرقمي الكامل بين جهات الترخيص المحلية والسجل الاقتصادي الوطني، حيث تم الانتهاء من ربط عدد كبير من المسجلين على مستوى الدولة، إلى جانب استيفاء بيانات المستفيد الحقيقي، بما يشمل الهياكل المعقدة، وفق متطلبات مجموعة العمل المالي، كما تم تحديث المنظومة لتشمل ترتيبات قانونية إضافية، وتوفير البيانات بشكل لحظي ودقيق للجهات الرقابية.

تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لحقوق المؤلف في قطاع الموسيقى

كما ناقشت اللجنة مستجدات مشروع تطوير الإطار التنظيمي للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف في قطاع الموسيقى، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو"، ومتابعة متطلبات تشكيل فريق وطني يضم ممثلين عن الجهات الاقتصادية والثقافية والإعلامية في الدولة، والبدء في مشاورات مع عدد من دوائر التنمية الاقتصادية لتضمين معايير الامتثال ضمن شروط الترخيص للأنشطة ذات العلاقة، بما يعزز من حماية حقوق المؤلف ويُرسخ ممارسات الاستخدام العادل للمصنفات الموسيقية.

وأكدت اللجنة متابعة الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير منظومة الامتثال المالي والتشريعي في الدولة، وتوفير بيئة اقتصادية آمنة وشفافة تعزز جاذبية الإمارات للاستثمارات الأجنبية، وتدعم ريادة الأعمال الوطنية، وتُسهم في رفع مؤشرات الدولة ضمن التقارير والتقييمات الدولية ذات الصلة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031" بتحقيق الريادة العالمية في تطوير التشريعات الاقتصادية.

خلال مشاركتها في الدورة الـ 66 لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو بسويسرا

الإمارات تؤكد حرصها على توسيع شراكاتها الدولية لتطوير الملكية الفكرية ودعم مساهمتها في الابتكار وتعزيز الاقتصاد الإبداعي والمستدام

>> بن طوق: الإمارات بفضل رؤية قيادتها الرشيدة نجحت في تطوير قطاع الملكية الفكرية الوطني إلى مستويات عالمية.. وندعم الجهود الدولية لتحفيز الابتكار من خلال الملكية الفكرية

- قطاع حماية الملكية الفكرية في الإمارات يواصل تحقيق نتائجا إيجابية، من أبرزها:
- وصل إجمالي عدد العلامات التجارية المسجلة في الدولة حتى نهاية مايو 2025 إلى أكثر من 385 ألف علامة تجارية وطنية ودولية
- المصنفات الفكرية المسجلة في الدولة تحقق نمواً خلال أول خمسة أشهر من العام 2025 بنسبة تجاوزت الـ 33% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي
- طلبات تسجيل براءات الاختراع وشهادات المنفعة تسجل نمواً بنسبة اقتربت من 20% في الفترة من يناير حتى مايو من العام الحالي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي
- أكثر من 1200 طلب تسجيل للتصاميم الصناعية خلال عام 2024 وشهدت الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي نمواً ملحوظاً في طلبات التسجيل وصلت نسبته إلى 70%

>> بن طوق: الإمارات بفضل رؤية قيادتها الرشيدة نجحت في تطوير قطاع الملكية الفكرية الوطني إلى مستويات عالمية.. وندعم الجهود الدولية لتحفيز الابتكار من خلال الملكية الفكرية

- قطاع حماية الملكية الفكرية في الإمارات يواصل تحقيق نتائجا إيجابية، من أبرزها:
- وصل إجمالي عدد العلامات التجارية المسجلة في الدولة حتى نهاية مايو 2025 إلى أكثر من 385 ألف علامة تجارية وطنية ودولية
- المصنفات الفكرية المسجلة في الدولة تحقق نمواً خلال أول خمسة أشهر من العام 2025 بنسبة تجاوزت الـ 33% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي
- طلبات تسجيل براءات الاختراع وشهادات المنفعة تسجل نمواً بنسبة اقتربت من 20% في الفترة من يناير حتى مايو من العام الحالي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي

أكثر من 1200 طلب تسجيل للتصاميم الصناعية خلال عام 2024 وشهدت الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي نمواً ملحوظاً في طلبات التسجيل وصلت نسبته إلى 70%

ترأس معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، وفد دولة الإمارات المُشارك في اجتماعات الدورة الـ 66 لجمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو"، التي عُقدت بمقر المنظمة في مدينة جنيف السويسرية.

وأكد معالي عبدالله بن طوق المري أن دولة الإمارات، بفضل رؤية قيادتها الرشيدة، نجحت في تطوير منظومة وطنية متكاملة لحماية حقوق الملكية الفكرية بمستويات عالمية، باعتبارها إحدى الركائز الجوهرية لنمو الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، مشيراً معاليه إلى أن الدولة اعتمدت نهجاً متكاملاً لتحديث التشريعات والسياسات المنظمة لتسجيل الأفكار المبتكرة والعلامات التجارية والمصنفات الفكرية، بما يسهم في حمايتها ورعايتها ونموها

وقال معاليه: "عملت وزارة الاقتصاد والسياحة خلال السنوات الماضية على إطلاق المبادرات والمشاريع الهادفة إلى تشجيع الابتكار ورعاية وحماية الأفكار، من أبرزها إطلاق منظومة وطنية متكاملة للملكية الفكرية تهدف إلى تسهيل الإجراءات، وتسريع الخدمات في مختلف تطبيقات الملكية الفكرية، وتعزيز الوعي بأهمية حماية حقوق المبدعين، وتقديم تجربة متكاملة للمتعاملين وفق أفضل الممارسات العالمية".

وأشار معاليه إلى إطلاق الدولة مساراً جديداً تحت اسم "الملكية الفكرية الخضراء"، يُعنى بتسريع فحص براءات الاختراع المرتبطة بالتقنيات المستدامة، بهدف دعم الاقتصاد الدائري والابتكار البيئي، كما لفت إلى أن الدولة تواصل تنفيذ مبادرات

نوعية لبناء القدرات الوطنية، من أبرزها البرنامج التدريبي لاعتماد وكلاء تسجيل العلامات التجارية، بالتعاون مع جمعية الامارات للملكية الفكرية، بالإضافة إلى إطلاق مشروع لتقييم بيئة تمويل الأصول غير الملموسة والذي يهدف إلى بناء منظومة خاصة لتقييم الملكيات الفكرية لتأمين التمويل والتحويل إلى نقد للمؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة المختارة في القطاعات الرقمية والتكنولوجية.

وتابع معالي عبدالله بن طوق: "كما أطلقت دولة الإمارات مؤخراً منظومة الإدارة الجماعية لحقوق الموسيقى، كخطوة رائدة تهدف إلى تنظيم قطاع الموسيقى وصناعاته، بما يشمل التأليف والتلحين والأداء والإنتاج والنشر الموسيقي، حيث تم منح أول ترخيص في هذا المجال لـ (جمعية الإمارات لحقوق الموسيقى)، بالإضافة إلى منح ترخيص إضافي لـ (شركة ميوزيك نيشن) وذلك بهدف دعم نمو قطاع الموسيقى وترسيخ منظومة اقتصادية إبداعية قائمة على المعرفة والابتكار".

إلى ذلك، تطرق معاليه إلى إطلاق الدولة لمنظومة تسجيل "المنتج الوطني المحدد جغرافياً"، كأول خدمة وطنية من نوعها تعنى بحماية المنتجات الإماراتية المرتبطة بمنشأ جغرافي معيّن، والتي تضمنت الإعلان عن 4 منتجات وطنية ضمن خطة المرحلة الأولى لخدمة تسجيل المنتج الوطني المحدد جغرافياً، وهي: العسل من منطقة حتا، والسيراميك من إمارة رأس الخيمة، وتمر الدباس من منطقة الظفرة، بالإضافة إلى منتجات الخوص التقليدية التي تصنع في مختلف إمارات الدولة وتعكس الموروث الحِرفي الإماراتي الأصيل.

وأضاف معاليه: "نؤمن بأن الملكية الفكرية تمثل حافزاً أساسياً لتعزيز تنافسية الدولة واستدامة نموها، ونعمل بالتوازي على توسيع شراكاتنا الدولية، عبر الانضمام الفعّال إلى منظومة المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بالملكية الفكرية، ومن أبرزها اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي، كما انضمت خلال المرحلة الماضية إلى "معاهدة بودابست" التي تدعم بيئة البحث العلمي في مجال الكائنات الدقيقة، و"اتفاقية ستراسبورغ" المتعلقة بتصنيف براءات الاختراع. وقد أسهم ذلك في تحسين كفاءة النظام الوطني للملكية الفكرية وتوسيع نطاق حمايته دولياً".

وأكد معاليه على أهمية استكمال المفاوضات الخاصة باعتماد معاهدة هيئات البث والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، بعد النجاح الذي تحقق باعتماد معاهدة الموارد الوراثية ومعاهدة الرياض للتصاميم الصناعية، مؤكداً دعم دولة الإمارات الكامل لجهود المنظمة في هذا الإطار.

كما شدد معاليه على أن دولة الإمارات تنظر باهتمام إلى مقترح استضافة مكتب خارجي لمنظمة "الويبو" في الدولة، انطلاقاً من مكانتها كمركز إقليمي وعالمي للابتكار والتكنولوجيا. وأكد معاليه أهمية مناقشة مقترح إدخال اللغة العربية ضمن "نظام مدريد" بما يسهم في تعزيز التعدد اللغوي، وتمكين المجتمعات الناطقة بالعربية من الاستفادة من خدمات المنظمة.

واختتم معالي عبدالله بن طوق كلمته بالتأكيد على التزام دولة الإمارات بمواصلة التعاون البناء مع المنظمة والدول الأعضاء، لتعزيز الحماية الدولية للملكية الفكرية، ودعم نمو الاقتصادات الإبداعية حول العالم، ومواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية في هذا القطاع الحيوي.

قطاع حماية الملكية الفكرية في الإمارات يواصل تحقيق نتائج قياسية

وفي هذا السياق، استعرض معاليه أبرز المؤشرات التي تعكس تطور المنظومة الوطنية للملكية الفكرية، مشيراً إلى أن عدد العلامات التجارية المسجلة في الدولة حتى نهاية مايو 2025 بلغ أكثر من 385,774 علامة تجارية وطنية ودولية، كما شهدت المصنفات الفكرية المسجلة نمواً بنسبة 33.23% خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024.

وسجلت الوزارة خلال عام 2024 ارتفاعاً في إجمالي طلبات تسجيل العلامات التجارية الوطنية والدولية لتصل إلى 33,874 طلباً مقارنة بـ 31,288 طلباً في عام 2023، بنمو بلغت نسبته 8%. كما تضاعف عدد العلامات التجارية المسجلة خلال العام ذاته ليصل إلى 31,535 علامة مقارنة بـ 16,712 علامة في عام 2023، محققاً نسبة نمو قياسية بلغت 89%. وفي الفترة من يناير حتى مايو 2025، تم تسجيل 15,179 علامة تجارية جديدة.

وفيما يتعلق بالمصنفات الفكرية، حققت الدولة نمواً بنسبة 28.93% في عدد المصنفات المسجلة خلال عام 2024، ليصل إجماليها إلى 2,763 مصنفاً مقارنة بـ 2,143 مصنفاً في عام 2023، وهو ما يعكس تطور الوعي المجتمعي بأهمية حماية حقوق المؤلف، وتعزيز ثقة المبدعين والمبتكرين بالبيئة التشريعية في الدولة.

كما أظهرت المؤشرات الحديثة نمواً متزايداً في قطاع الملكية الصناعية بالدولة، مدفوعاً بتطور البنية التشريعية وسهولة الإجراءات، حيث ارتفع عدد طلبات براءات الاختراع وشهادات المنفعة في عام 2024 إلى 3,622 طلباً، مقارنة بـ3,415 طلباً في عام 2023، محققاً نسبة نمو بلغت 6%. كما سجلت الطلبات خلال الفترة من يناير إلى مايو 2025 نمواً إضافياً بنسبة 19.43% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024.

وفيما يخص التصاميم الصناعية، ارتفع عدد الطلبات المقدمة من 1,134 طلباً في عام 2023 إلى 1,252 طلباً في 2024، بنمو سنوي قدره 10.41%. وحققت التصاميم نمواً لافتاً بنسبة 70% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وهو ما يعكس جاذبية البيئة الاستثمارية في الدولة واهتمام الشركات والمخترعين بحماية ابتكاراتهم.

في إطار احتفالات الدولة بيوم المرأة الإماراتية 2025

وزارة الاقتصاد والسياحة تُشارك في "حوار المرأة الاقتصادي" في الصين لتعزيز حضور المرأة الإماراتية عالمياً وتطوير شراكات دولية داعمة لتمكينها

- الفعالية شهدت مشاركة إماراتية فاعلة في جلسات حوارية مع نخبة من القيادات النسائية الصينية حول التمويل المستدام والاستثمار والتكنولوجيا

في إطار احتفالات دولة الإمارات بيوم المرأة الإماراتية 2025 تحت شعار "يداً بيد نحتفي بالخمسين"، شاركت وزارة الاقتصاد والسياحة في فعالية "حوار المرأة الاقتصادي" في مدينة كوانغ جو بجمهورية الصين الشعبية، والذي يهدف لتكريس حضور المرأة الإماراتية في المحافل الدولية وإبراز إنجازاتها المتميزة، وتطوير شراكات دولية بين القيادات النسائية الناجحة في المجال الاقتصادي في كل من الإمارات والصين، بما يصب في تحقيق رؤية القيادة الرشيدة لدعم وتمكين المرأة وتعزيز دورها المحوري في بناء المستقبل.

ترأس وفد الدولة المشارك في الفعالية التي نظمتها قنصلية الإمارات العربية المتحدة في مدينة كوانغ جو، سعادة بدرية الميدور، الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة في وزارة الاقتصاد والسياحة، بحضور سعادة مريم الشامسي، القنصل العام لدولة الإمارات في كوانغ جو، إلى جانب رائدة الأعمال الإماراتية مريم المنصوري، المديرة العامة لشركة ريباوند،

وممثلين عن شركة سكاي ريفر، وشركة إيصال.

وبهذه المناسبة، أكدت سعادة بدرية الميدور أن تمكين المرأة يمثل إحدى الأولويات الاستراتيجية للدولة، ويجسّد رؤية القيادة الرشيدة في دعم المرأة الإماراتية وتعزيز مشاركتها في صياغة مستقبل الاقتصاد الوطني، مشيرة إلى أن الإمارات تبنّت منذ تأسيسها نهجاً رياديا في ترسيخ مكانة المرأة كشريك فاعل في مسيرة التنمية، من خلال سياسات وتشريعات ومبادرات داعمة وممكنة للمرأة في القطاعين الحكومي والخاص، حيث وضعت مشاركة المرأة في التنمية أولوية وطنية لتعزيز تنافسية الدولة إقليمياً وعالمياً.

وقالت سعادتها: "نفخر بالإنجازات التي حققتها المرأة الإماراتية في مختلف القطاعات، ونتطلع من خلال هذا الحوار إلى توسيع آفاق التعاون مع رائدات الأعمال في الصين، من خلال تعزيز الشراكات الاقتصادية القائمة على التنوع والابتكار، وتبادل قصص النجاح التي تلهم الأجيال القادمة من القيادات النسائية في البلدين".

وتضمنت الفعالية مجموعة جلسات حوارية تناولت دور المرأة في مجالات حيوية تشمل التمويل المستدام، والاستثمار، والتكنولوجيا المالية، والبناء الأخضر، وتوطين الشركات الأجنبية في دولة الإمارات. كما شاركت مجموعة من القيادات النسائية من الجانبين في استعراض تجاربهن المهنية، والفرص التي ساعدتهن على التطور والاستمرار.

ويمثل هذا الحدث محطة مهمة ضمن جهود الدولة لتعزيز الدور الريادي للمرأة الإماراتية في التنمية المستدامة، بما يتماشى مع محددات رؤية "نحن الإمارات 2031" ويدعم المستهدفات الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة في القطاعات الاقتصادية المستقبلية.

"الاقتصاد والسياحة" تحصد 3 جوائز خلال مؤتمر "غوف ميديا 2025" بسنغافورة عن مبادرات وطنية في ريادة الأعمال والتحول الرقمي وتسهيل الإجراءات الحكومية

- تأتي الجوائز انعكاساً لجهود الوزارة في تطوير قطاعات الاقتصاد الجديد وتحديث منظومة العمل الحكومي وتسريع الرقمنة بما يعزز من تنافسية الدولة إقليمياً وعالمياً

- فازت الوزارة بجائزة أفضل مبادرة رقمية عن منصة السجل الاقتصادي الوطني وجائزة مبادرة العام عن مبادرة Future100 وجائزة برنامج التطوير الإداري لمشاركتها في مبادرة تصغير البيروقراطية

- مؤتمر غوف ميديا منصة عالمية تُعنى بتكريم أفضل المبادرات والمشاريع الحكومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإبراز التجارب الرائدة في تطوير الأداء الحكومي

فازت وزارة الاقتصاد والسياحة بثلاث جوائز ضمن فعاليات مؤتمر غوف ميديا 2025، التي استضافتها سنغافورة، وذلك ضمن فئة التجارة والصناعة عن ثلاث مبادرات وطنية رائدة تعكس التوجه الاستراتيجي لدولة الإمارات في دعم الاقتصاد الجديد، وتحديث منظومة العمل الحكومي، وتسريع التحول الرقمي، حيث حصدت الوزارة جائزة أفضل مبادرة رقمية، عن منصة "السجل الاقتصادي الوطني – نمو"؛ وجائزة مبادرة العام في القطاع الحكومي، عن مبادرة "100 شركة من المستقبل - Future100"؛ وجائزة برنامج التطوير الإداري، عن جهود الوزارة في تطوير الخدمات ضمن مبادرة "تصغير البيروقراطية الحكومية".

وفي هذا السياق أكدت وزارة الاقتصاد والسياحة أن دولة الإمارات نجحت في تطوير منظومة عمل ريادية في كافة المجالات الاقتصادية والتنموية، مشيرة إلى أن الفوز بهذه الجوائز يعكس جهود الوزارة في دعم الابتكار وتمكين رواد الأعمال، وتطوير الأداء الحكومي، وتعزيز الحوكمة الرقمية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031"، بتحقيق المنظومة الأكثر ريادة وتفوقاً على مستوى العالم بحلول العقد القادم.

السجل الاقتصادي الوطني - نمو

وتفصيلاً؛ حصلت وزارة الاقتصاد والسياحة على جائزة أفضل مبادرة رقمية، فئة التجارة والصناعة، عن منصة "السجل الاقتصادي الوطني – نمو"، وهي منصة وطنية توفر قاعدة بيانات ومعلومات موحدة وموثوقة لكافة الرخص التجارية للمنشآت والشركات على مستوى الإمارات السبع، وتوحيد إجراءات ومتطلبات تأسيس الأعمال وممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدولة عبر بوابة وطنية واحدة، مما أسهم في توسيع نطاق الأثر الاقتصادي للمبادرات الحكومية.

وتستخدم منصة "نمو" أحدث التقنيات مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة وتوفير المعلومات الدقيقة والموثوقة وتقديم الخدمات الاستباقية لشرائح واسعة من مجتمع الأعمال في الدولة، تشمل صنّاع القرار، ورجال الأعمال، والمستثمرين، ورواد الأعمال، حيث تتيح إمكانية الاستعلام عن بيانات ومعلومات أي رخصة تجارية في الدولة، ضمن أكثر من 2000 نشاط اقتصادي على مستوى الإمارات السبع، ويضم السجل الهوية الوطنية للرقم الاقتصادي الموحد (ERN)، ما يُشكّل مرجعية رقمية موحدة للاقتصاد الوطني، ويعزز من قدرات الدولة في الحوكمة المستندة إلى البيانات، وبما يسهم في دعم تصميم برامج تستجيب لاحتياجات رواد الأعمال والمستثمرين، ويواكب أحدث التقنيات في مجالات التكنولوجيا والحوكمة الاقتصادية، ويعزز الفرص التنموية الجديدة في القطاعات ذات الأولوية.

مبادرة 100 شركة من المستقبل

وجاء تتويج الوزارة بجائزة مبادرة العام، فئة التجارة والصناعة، عن مبادرة "100 شركة من المستقبل"، تأكيداً لدور المبادرة في تمكين الشركات الناشئة وتحفيز الابتكار في القطاعات الاقتصادية المستقبلية، حيث تهدف إلى دعم نمو 100 شركة ناشئة سنوياً في قطاعات اقتصاد المستقبل، وتوفير منظومة دعم متكاملة لهم ومساعدتهم للوصول إلى المستثمرين والتوسع في الأسواق العالمية.

وتستقبل مبادرة "100 شركة من المستقبل" أكثر من 1100 طلب سنوياً، وسجلت المبادرة خلال العام 2024 زيادة بنسبة 30% في مشاركة رائدات الأعمال والمواطنين، ما يعكس دورها الفاعل في تعزيز التنوع والشمول في بيئة الشركات الناشئة. وتُنشر قائمة Future 100 سنوياً، وتضم شركات ناشئة وسريعة النمو تتخذ من الدولة مقراً لها، وتُسهم في تشكيل ملامح الاقتصاد الجديد.

مبادرة تصفير البيروقراطية الحكومية

كما حصلت وزارة الاقتصاد والسياحة على جائزة برنامج التطوير الإداري، وذلك لجهودها في تطوير وتسريع الخدمات وإنجاز المعاملات ضمن مبادرة "تصفير البيروقراطية الحكومية"، حيث نجحت في تقليص وتسهيل الإجراءات الحكومية للعديد من الخدمات التي تقدمها للمتعاملين من رواد وأصحاب الأعمال والمستثمرين، شملت إعادة تصميم 36 خدمة حكومية رئيسية، وتقليص عدد المستندات المطلوبة بنسبة 52%، وخفض زمن إنجاز المعاملات بنسبة تتراوح بين 50 و70%، إلى جانب تقليص عدد الحقول المطلوبة في النماذج الحكومية بنسبة 64%، مما انعكس على تطوير قطاعات الاقتصاد الجديد وتحديث منظومة العمل الحكومي وتسريع التحول الرقمي وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال في الدولة إقليمياً وعالمياً.

وكانت حكومة دولة الإمارات قد أطلقت في نوفمبر 2023، برنامج "تصفير البيروقراطية الحكومية" لتبسيط وتقليص الإجراءات وإلغاء الاشتراطات غير الضرورية، في إطار توجيهات القيادة الرشيدة بترسيخ تجربة مستقبلية رياديّة تتبنى تسهيل حياة الناس، وتعزيز بيئة محفزة للأعمال، وجاذبة للعقول والمواهب.

ويعد مؤتمر "غوف ميديا" حدثاً دولياً ومنصة رفيعة المستوى تُعنى بتكريم أفضل المبادرات والمشاريع الحكومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتهدف إلى إبراز التجارب الرائدة في تطوير الأداء الحكومي، ودعم ثقافة الابتكار والتميز في الخدمات العامة.

الإمارات ترسخ مكانتها وجهة جاذبة لمقارّ الشركات الكبرى في 2025

رسّخت دولة الإمارات، مكانتها وجهة رئيسية للشركات العالمية الباحثة عن مقرات إقليمية أو عالمية، مستفيدة من منظومة تشريعية متطورة، وبنية تحتية رقمية ومالية متقدمة، إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يربط أسواق آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وتواصلت في العام 2025، قرارات التوسع للشركات الكبرى في الإمارات، ما عزز موقع الدولة منصة أعمال عالمية رائدة.

وأكدت تقارير اقتصادية عالمية صدرت خلال العام الجاري، أن الإمارات من أكثر الأسواق جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ حلّت الدولة في المركز الثاني بين الأسواق الناشئة ضمن تقرير "مؤشر الثقة بالاستثمار الأجنبي المباشر 2025" الصادر عن مؤسسة "كيرني" كما جاءت ضمن الدول الأكثر تنافسية في "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2025" الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية "IMD".

وشهد عام 2025 إعلان عدد من الشركات الكبرى تأسيس مقرات جديدة في الإمارات، أو اكتمال عملية نقل مقراتها، ومن ضمنها باي بال "PayPal" التي افتتحت في أبريل 2025 مقرها الإقليمي في دبي ليكون الأول لها في الشرق الأوسط وأفريقيا، لخدمة أكثر من 80 سوقاً في المنطقة، وشركة فيون العالمية للاتصالات المدرجة في ناسداك نهاية العام الماضي التي نقلت مقرها الرئيسي العالمي إلى دبي لتصبح من أكبر الشركات العالمية التي تتخذ من دبي مقرًا

رئيسياً، و"بارتنرز غروب" للشركات العالمية العاملة في مجال أسواق الاستثمارات المالية الخاصة التي افتتحت مكتبًا إقليميًا لها في أبوظبي في يونيو 2025، و"بيتكوين دوت كوم" التي أعلن مركز دبي للسلع المتعددة، عن انضمامها لمركز كريبتو التابع لمركز دبي للسلع المتعددة، و"فورتريس إنفستمنت غروب" الأمريكية التي أعلنت في مايو 2025 عن تأسيس مكتب في أبوظبي لتعزيز نشاطها الاستثماري.

ولا تقتصر جاذبية دولة الإمارات على الشركات التي أعلنت حديثاً عن خططها، فقد سبق لعدد كبير من كبريات الشركات العالمية الشهيرة أن اتخذت من الدولة مركزاً لعملياتها الإقليمية، ومنها على سبيل المثال "ميتا"، و"غوغل"، و"أوراكل"، و"مايكروسوفت"، و"أمازون"، و"سيسكو"، و"فيزا"، و"ماستركارد"، وغيرها الكثير.

وأكد محمد كرم، المدير العام الإقليمي لشركة "إنسينكراتور" التابعة لشركة "ويرلبول" العالمية، أن دولة الإمارات رسخت مكانتها وجهة استثمارية مفضلة للشركات العالمية، بفضل بيئة الأعمال الحيوية والمتطورة التي تتمتع بالمرونة والتنافسية العالية.

وأوضح أن السياسات الاقتصادية التي تتبناها القيادة الرشيدة، إلى جانب البنية التحتية المتقدمة والتشريعات الداعمة للاستثمار، جعلت الإمارات مركزاً عالمياً للشركات الباحثة عن فرص نمو مستدامة في المنطقة.

واعتبر السوق الإماراتية منصة استراتيجية للابتكار والتوسع في ظل ما توفره الدولة من مناخ مثالي لتطوير الأعمال وتعزيز الشراكات طويلة الأمد.

وأشار إلى أن التزام الإمارات بالاستدامة والتحول نحو الاقتصاد الدائري يمثل عامل جذب إضافيا للشركات العاملة في مجالات التكنولوجيا والصناعة والخدمات.

وقال إن الإمارات ستظل لاعباً رئيسياً في خارطة الاستثمار العالمية، بفضل قدرتها على الجمع بين الابتكار والفرص الواعدة، بما يعزز ثقة المستثمرين ويؤكد مكانتها وجهة مثالية للأعمال.

بدوره أوضح فيناي سورانا، المدير الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا في أليانز بارتنرز العالمية، أن سوق الإمارات يتميز بقوة اقتصادية وبنية تحتية متطورة، الأمر الذي يجعلها قادرة على توفير بيئة متكاملة تراعي الإنسان وتحتضن الابتكار في آن واحد.

وقال إن دولة الإمارات تقدم للشركات العالمية فرصا مثالية للنمو في ظل منظومة متكاملة من التشريعات الداعمة، وبيئة الابتكار الرقمي، والخدمات النوعية التي تساعد المؤسسات على تقديم قيمة مضافة حقيقية لعملائها.

من جهته أكد حسن أوندر، رئيس شركة "دايكن الشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا"، أن دولة الإمارات أصبحت واحدة من أكثر الوجهات الاستثمارية جاذبية في العالم، وذلك بفضل بيئة الأعمال المتميزة التي تجمع بين المرونة والابتكار والبنية التحتية المتطورة.

وقال، إن السياسات الاقتصادية المنفتحة والتشريعات المتقدمة التي تتبناها الإمارات تعزز ثقة الشركات العالمية الراغبة في التوسع بالمنطقة، مشيراً إلى أن الدولة لا توفر فقط سوقاً واعدة، بل تشكل منصة إستراتيجية للتوسع نحو أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

وأكد أن ما يميز السوق الإماراتية قدرتها على الجمع بين النمو الاقتصادي المتسارع وتبني أحدث التقنيات، الأمر الذي يجعلها وجهة مفضلة للشركات العالمية الباحثة عن فرص طويلة الأمد.

مطارات الإمارات تتجاوز حاجز المليار مسافر خلال 10 سنوات

كشفت إحصاءات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، تسجيل قطاع النقل الجوي في دولة الإمارات قفزات نوعية ونمواً استثنائياً، مع تجاوز إجمالي حركة المسافرين عبر مطارات الدولة خلال الفترة بين عامي 2015 و2024 حاجز المليار مسافر، وارتفاع إجمالي حركة الطائرات القادمة والمغادرة إلى أكثر من 6.4 مليون حركة.

وأظهرت بيانات التقرير الصادر عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء حلول الدولة في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر جودة النقل الجوي، وضمن المراتب العشر الأولى عالمياً في خمس مؤشرات، ما يجسد الرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة وتوجيهاتها السديدة، بتعزيز نمو هذا القطاع الحيوي ودعم تنافسيته على المستوى الإقليمي والعالمي، باعتباره مرتكزاً أساسياً لدعم نمو واستدامة الاقتصاد الوطني.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد والسياحة، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني" "إن النتائج الاستثنائية التي حققها قطاع الطيران المدني في دولة الإمارات على مدار السنوات العشر الماضية، تؤكد نجاح السياسات والإستراتيجيات والمبادرات الوطنية التي تبنتها الدولة في ضوء التوجيهات السديدة لقيادتنا الرشيدة، التي لا تكتفي باستشراف آفاق المستقبل فحسب، بل ترسم ملامحه وتصنع إنجازاته."

وأشار معاليه إلى أن هذه النتائج تسهم في ترسيخ مكانة الدولة على خريطة الطيران والسفر العالمية، وتعكس المساهمة الفعّالة لهذا القطاع الحيوي في دعم نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته، وكذلك ريادة الإمارات في تقديم نموذج متفرد يحتذى عالمياً في بناء منظومة طيران أكثر كفاءة واستدامة، تتكامل فيها الابتكارات التكنولوجية مع أعلى معايير السلامة وجودة الخدمات.

وأظهرت بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، ارتفاع حركة المسافرين عبر مطارات الدولة من 114.8 مليون مسافر عام 2015 إلى 147.8 مليون مسافر عام 2024، بنمو نسبته 28.7%، ليبلغ إجمالي حركة المسافرين التي تشمل القادمين والمغادرين والعابرين، خلال الفترة من 2015 وحتى 2024 أكثر من مليار مسافر، في حين ارتفعت حركة الطائرات القادمة والمغادرة لتصل إلى أكثر من 800 ألف حركة نهاية عام 2024، ليبلغ إجمالي حركة الطائرات القادمة والمغادرة خلال السنوات العشر الماضية أكثر من 6.4 مليون حركة.

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY & TOURISM

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

Avail the Ministry of Economy & Tourism **services** in simple and easy steps by visiting the **website or via our smart application**:

www.moet.gov.ae

MoET - UAE

احصلوا على خدمات وزارة الاقتصاد والسياحة بخطوات بسيطة وسهلة عبر الموقع الإلكتروني او التطبيق الذكي:

www.moet.gov.ae

MoET - UAE

Download now

Download on the App Store | GET IT ON Google Play

حمل الآن

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عنوزارة الاقتصاد والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

© جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد والسياحة